

الأثار الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية العالمية الراهنة 2008-2009

عمر خضيرات*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية الحالية، الجوانب والقطاعات الاقتصادية للدول المتضررة التي تعرضت للصدمات الأولى الناتجة عن المد الأول للأزمة، ثم الأثار اللاحقة وغير المباشرة على المستويين العالمي والعربي، بعد ذلك سنتعرض الدراسة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي من أهمها أن هذه الأزمة العالمية تعد من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة مالية عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي وسياسي وحيد ومسيطر (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن جهة أخرى فان حجم تأثيرها يعتبر الأخطر في تاريخ العالم منذ الثلاثينيات، حيث تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها الى أقصاها. كما أن هذه الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها. فالصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبرازيل، وكوريا، وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، والتي ستؤدي في النهاية إلى إحداث تغيير في موازين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين. ولا شك أن المكاسب من هذه التغييرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغييرات. انطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن هناك علاقة طردية بين أزمة النظام الرأسمالي (متغير مستقل) وظهور نظام عالمي جديد (متغير تابع)، أي أنه كلما طالت أثار أزمة النظام الرأسمالي، كلما زاد احتمال ظهور نظام عالمي جديد. كما استندت هذه الدراسة في تحليلها إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى مسلسل الأزمات المالية المتعاقبة والآراء المختلفة حول أسباب وجذور نشوء الأزمة وموقف وإجراءات بعض الدول المتضررة من جراء هذه الأزمة، وذلك بالاستعانة بكل ما استطاع الباحث الوصول إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الانترنت.

مقدمة:

أصبح الحديث عن الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008 والجدل بشأنها يحتل حيزاً متنامياً من اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال المال والأعمال، بل إنه صار حديث المواطن العادي في بلاد كثيرة في العالم. والحديث عن الأزمات المالية يتسع ويتشعب، حيث إن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، أصبح مردها بدرجة متزايدة إلى عيوب في النظام المالي

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2011.

* كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

خضيرات

والنقدي والتجاري الدولي الراهن، وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب وتصحيحها، فسيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب هذه الأزمات، حتى لو كانت السياسات التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء. لقد وقف العالم مشدوها لما حدث في الأشهر الأخيرة من عام 2008، إذ أن أكبر اقتصاد في العالم - اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، إذ انتقلت العدوى إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وأصبح علاجها صعباً رغم خطط الإنقاذ الوطنية المعلنة هنا وهناك والتي تقدر ببلابين الدولارات. ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنهاء بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما المقصود بالأزمة المالية؟ ما أسباب وجذور الأزمة الحالية؟ ما هي الآثار المترتبة عن هذه الأزمة اقتصادياً وسياسياً؟ ما هي الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة في الدول المتضررة؟ هل هناك إمكانية لظهور نظام عالمي جديد؟ وما هي أهم النتائج التي توصل إليها تحليل هذه الأزمة؟

اهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الأزمة المالية الحالية، فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة أفرزت ولا زالت تفرز آثاراً في أغلبها هي سلبية ليست فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة، وما نشهده يومياً من إفلاس المؤسسات، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية، الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة تشخيص هذه الأزمة، وتبيان آثارها الاقتصادية والسياسية على دول العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم الأزمة المالية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض المراحل التي تعكس التطور التاريخي للأزمات المالية، ثم تسليط الضوء بتركيز أكثر على الأزمة المالية الحالية من حيث مراحلها، جذورها، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي عموماً، وعلى اقتصاديات بعض الدول

العربية خصوصا، وايضا تسليط الضوء على الجوانب والجدور السياسية للأزمة وامكانية ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية بين أزمة النظام الرأسمالي (متغير مستقل) وظهور نظام عالمي جديد (متغير تابع)، أي كلما طالت آثار أزمة النظام الرأسمالي كلما زاد احتمال ظهور نظام عالمي جديد.

محددات الدراسة:

نظرا لحدائة الموضوع فان هناك عددا من المحددات التي قد يكون لها أثر مباشر وغير مباشر على نتائجه، واهم هذه المحددات ما يلي:

- 1- حادثة الأزمة المالية العالمية وعدم استكمال وضوح ملامحها حتى الآن سواء من حيث أسبابها أو من حيث تداعياتها المالية والاقتصادية. ويعد هذا المحدد من أهم المحددات، حيث لم يتم لغاية الان تحديد أسباب هذه الأزمة وكيفية نشؤها، وكل ما يقال في هذا الامر عبارة عن تكهنات تساهم بازدياد الغموض يوما بعد يوم، ويصبح من الصعب الاستناد على رأي أي محلل اقتصادي أو مالي.
- 2- سياسة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية). لقد بدأت هذه الأزمة في ظل سياسة القطب الواحد، حيث كانت الولايات المتحدة هي من تسبب في الأزمة لتقوم بعد ذلك بتصدير أثارها الجسيمة إلى بقية أنحاء العالم، إذ وكما هو ملاحظ فان معظم اقتصاديات الدول تابعة للقطب الواحد، وبالتالي فان تأثيرها أمرا لا مفر منه.
- 3- تعارض آراء أصحاب الاختصاص. إن تفاوت وتعارض الآراء بين أصحاب الاختصاص بخصوص أسباب وجدور هذه الأزمة ولد معضلة لا يستهان بها، حيث ساهم هذا التعارض في جعل الأمر أكثر غموضا وبدأ كأن الكل يكيل اتهامات للآخر.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى مسلسل الأزمات المالية المتعاقبة وأيضا التطرق لمعظم الآراء العالمية حول أسباب وجدور نشوء الأزمة المالية الأخيرة، وموقف وإجراءات بعض الدول المتضررة من جراء هذه الأزمة. ولقد استعان الباحث بكل ما استطاع الوصول إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الانترنت.

مفاهيم الدراسة:

الأزمة المالية: هي حالة اضطراب مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القوامة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية. كما تنطوي الأزمة المصرفية على التدافع على المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها، مما يقتضي تدخل السلطات لتنفيذ برنامج لدعم وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة بتمويل من الخزنة العامة.

النظام الرأسمالي: هو ذلك التيار في الفكر الاقتصادي والذي يؤمن إيماناً مطلقاً باليات السوق والمنافسة والمبادرات الفردية، ويعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، و يضع الفرد (وهو عادة صاحب رأس المال) في بؤرة العناية والاهتمام.

النظام العالمي الجديد: ارتبط مصطلح العولمة مع مصطلح النظام العالمي الجديد، وهو يعبر عن تلك الحالة من الاعتمادية المتبادلة واعتماد اقتصاد السوق والتبادل الحر. كما ان هناك من يعرفه على أنه اتجاه للهيمنة على مقدرات العالم من طرف واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى بالقطب الأوحده. أما هذه لدراسة وعلى ضوء ما وصلت إليه من نتائج في تحليلها للأزمة المالية الراهنة 2008-2009، فقد رأت أن هذه الأزمة هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، حتى لو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها. حيث أن العالم يشهد تحولاً تنتقل بمقتضاه الهيمنة إلى الآخرين، وهي ظاهرة أخذت تتبلور خلال العقد الأخير، مع ظهور عدد من القوى الصاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). ولا يعني هذا التحول - بدهة- أفول القوة الأمريكية (ولا الأوروبية) ولكنه يعني تحديداً إنهاء الاحتكار الأمريكي للهيمنة على العالم ووجود شركاء أنداد وأقوياء في تحديد مصير العالم يستحيل إهمالهم وتجاهلهم.

المدرسة الرأسمالية الجديدة (الليبرالية الجديدة): لقد سيطرت أخلاق الليبرالية الجديدة على الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأمريكا عند بداية الثمانينات، وتعميم هذا الفكر على كل المؤسسات والدول التابعة. لقد كان ميلتون فريدمان أحد أكبر دعايتها حيث يقول: إن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لرجال الأعمال هي في زيادة أرباحهم، وأن أخلاقيات السوق -أي العرض والطلب- يجب أن تحل محل مكان أخلاقيات الفكر الاشتراكي، أي مبادئ العدالة والمساواة والتضامن الاجتماعي وشرعة حقوق الإنسان. فالليبرالية الجديدة عبارة عن مدرسة تمثل العودة إلى الداروينية

الاقتصادية والاجتماعية، إن أنها تطلق العنان لما هو الأسوأ في الإنسان، فتحت على الجشع وتقديس الربح وتراكم الثروات، وتمجد الاستهلاك، وتحترق الفقراء، وتنفيهم من المجتمع، وتجعل من الفقر مسؤولية فردية لا مسؤولية مجتمع ونظام.

الدراسات السابقة:

على الرغم من حداثة هذه الأزمة، وعدم استكمال وضوح ملامحها حتى الآن سواء من حيث أسبابها أو من حيث تداعياتها أو من حيث الدراسات التي تناولتها بالتحليل إلا أن الباحث وقف على مجموعة من الدراسات التي شكلت الأساس التي انطلقت منه الدراسة الحالية، ومن أهم هذه الدراسات:

- 1- دراسة الباحث غالب أبو مصلح بعنوان (أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي)، دراسة منشورة في مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، 2008. حيث تتطرق هذه الدراسة إلى جذور الأزمة الاقتصادية الحالية، وإلى فشل السياسات الليبرالية الجديدة في حل أزمة النظام الرأسمالي العالمي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ومؤسساته التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن إلى منظمة التجارة العالمية، إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، أصبحت لا تمثل توازنات هذا العصر وتغيير موازين القوى فيه.
- 2- دراسة الباحث وائل جمال بعنوان (الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي)، دراسة منشورة في مجلة شؤون عربية، عدد، 2008، 136. تناولت هذه الدراسة التفسيرات المختلفة لأسباب هذه الأزمة، وخلصت هذه التفسيرات حسب رأي الباحث هو أن ما حدث في الأسواق المالية هو إشارة على أزمة في سياسات العولمة تتحدى بشكل مباشر النموذج الاقتصادي للسوق الحرة.
- 3- دراسة للباحث جودت عبد الحق بعنوان (الأزمة المالية العالمية: أزمة نظام لا أزمة سياسات). دراسة منشورة في مجلة السياسة الدولية، عدد 175، 2009، تناولت هذه الدراسة الاجتهادات والآراء المختلفة فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية التي عاها البعض إلى أخطاء السياسات الاقتصادية، وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية، بل أن ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة تستهدف تركيع الدول حديثة التصنيع للتخلص من منافستها أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها.

أما ما تقدمه هذه الدراسة فهو إطار نظري وعملي شامل لكافة جوانب هذه الأزمة، بحيث تشكل لدى القارئ فهم أفضل لإحدى أهم الأزمات المالية العالمية الاستثنائية والعميقة جداً من

حيث النوع والكم. كما أن هذه الدراسة ذات بعد دولي اقتصادي وسياسي معاً، تتضمن أيضاً أبعاداً ثقافية وقيمية لا يمكن إنكارها وإن لم تتطرق لها هذه الدراسة. كما أن هذه الدراسة جاءت لتبيين الحاجة الواضحة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يحل محل النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وقام على إتفاقية بريتون وودوز، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نظام تسهم فيه القوى الصاعدة بدور رئيسي يتناسب مع قدراتها الاقتصادية الهائلة التي أخذت تنمو بسرعة وثقة.

وللتعامل مع المشكلة البحثية التي تثيرها هذه الدراسة وتساؤلاتها والفرضية التي تنطلق منها فقد تم معالجة الموضوع من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: أزمات النظام الرأسمالي الاقتصادية

أولاً: تعريف الأزمة المالية:

الأزمات المالية هي عبارة عن حالة اضطراب / توتر مالي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات القوامة لاحتواء تلك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية. وقد تنطوي أزمات العملة على اضطراب السلطات بعد استنزاف احتياطي النقد الأجنبي تحت وطأة الأحداث إلى تغيير سعر التعادل (Parity) أو التخلي عن السعر المربوط (Peg). كما تنطوي الأزمة المصرفية على التدافع على المصارف لسحب الودائع أو انهيار بعض البنوك أو وقف صرف الودائع لطالبيها مما يقتضي تدخل السلطات لتنفيذ برنامج لدعم وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة بتمويل من الخزانة العامة. وعادة ما يطالب صندوق النقد الدولي الدولة المأزومة بتطبيق إجراءات للإصلاح، مقابل ترتيب مساندة دولية لإنقاذ الأوضاع (عبد الخالق، 2009، 116).

ثانياً: مسلسل الأزمات المالية:

إن الأزمات المالية أصبحت تحدث بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة، بحيث أن الفاصل بين كل أزمة وسابقتها يضيق باستمرار ويمكن ترتيب الأزمات المالية وحسب تسلسل حدوثها على الشكل التالي (عبد الخالق، 2009، 117، <http://www.aljazeera.net>).

- انهيار نظام بريتون وودز 1973-1974
- أزمة المديونية 1982
- انهيار بورصة نيويورك 1987
- أزمة نظام النقد الأوروبي 1992

- أزمة المكسيك (التاكيلا) 1994-1995
- الأزمة الآسيوية 1997
- أزمة روسيا والبرازيل 1998-1999
- أزمة الأرجنتين 2001
- أزمة الرهن العقاري 2006-2008

ومنذ منتصف سبتمبر 2008، نشهد انهيارات في البورصات وفي البنوك والمؤسسات المالية، وتهاوي سعر الدولار الأمريكي بمعدل سريع جدا إزاء العملات الأخرى، والمهم أنه بالإضافة الى تواتر الأزمات المالية، وتسارع وقعها، فهناك أيضا اتساع في نطاق هذه الأزمات وزيادة في عمقها.

ثالثًا: أسباب الأزمات المالية:

تعددت الاجتهادات والآراء فيما يتعلق بأسباب انفجار الأزمات المالية، ومن أهم هذه الاجتهادات والآراء ما يلي:

- 1- فهناك من يعزوها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية الكلية، وعدم تطبيق سياسات اقتصادية سليمة من جانب السلطات الوطنية (ابو مصلح، 2008، 45).
- 2- وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية ويدللون على ذلك بتصريحات محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا إبان الأزمة الآسيوية والتي اتهم فيها جورج سوروس صراحةً (Kishore, 2008, 126).
- 3- بل أن ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة تستهدف تركيع الدول حديثة التصنيع للتخلص من منافستها الشرسة (الأزمة الآسيوية) أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها والموظفة أساسا في المراكز المالية في أوروبا والولايات المتحدة (اليوسف، 2008، 14).

لا شك في أن أخطاء السياسات قد تفجر الأزمات المالية. ولكن في عصر العولمة المالية الذي نعيشه فان تلك الأخطاء ليست شرطا ضروريا لنشوب الأزمة، إذ قد تنتقل بمفعولها العدوى حتى الى بلد يتبع سياسات اقتصادية سليمة. وليس مرد الأزمات فقط إلى إن الدول قد تنكبت الطريق في مجال الإدارة الاقتصادية بمعنى خطأ السياسات وإنما أيضا في عيوب النظام المالي الدولي. هذا ويمكن الإشارة إلى أن الأزمات المالية تنشأ في ظل تضافر مجموعة من العوامل، هي (أبو مصلح، 2008، 47، عبد الخالق 2009، 116، الحياة، 2008):

- 1- الصدمات الاقتصادية الكلية (تدهور معدل التبادل الدولي، هبوط حاد في أسعار الأصول، كساد كبير، تغيير حاد في سعر الفائدة في الدول الصناعية).
- 2- التغييرات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.
- 3- نظام سعر الصرف غير الملائم.
- 4- حالات تنافر أسعار صرف العملات.
- 5- فورة الائتمان المصرفي
- 6- تحرير القطاع المالي.
- 7- ضعف الهياكل المؤسسية والقانونية.
- 8- غياب نظام مناسب للحوافز والروافع في القطاع المالي.

رابعاً: الأزمات المالية والعولمة المالية:

حدثت تحولات عظيمة الشأن خلال العقود الثلاثة الماضية على صعيد البيئة المالية الدولية أفرزت ما يسمى العولمة المالية. واهم هذه التحولات هي: (Batra, 2007, 15-16, الحمش، 2008، 39).

1. ظهور المشتقات المالية.
- بعد انهيار نظام بريتون وودز، اتسع نطاق استخدام المشتقات المالية وتعددت أنواعها. والمشتقات هي عقود مالية تستند قيمتها الى أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات). وتشمل المشتقات أنواعا كثيرة من العقود، أهمها المستقبلات (futures) والخيارات (options) والمبادلة (swaps).
2. التقدم التكنولوجي، وتحديدًا في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية.
3. الإبداع في مجال الأعمال، بظهور صيغة الشركة القابضة والشركات التابعة لأغراض معينة.
4. هيمنة الفكر الليبرالي الجديد الممثل في إجماع واشنطن، (Washington Consensus). والذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.
5. ظهور كيانات مالية عملاقة.

إزاء تلك التحولات جعلنا أمام معطى جديد هو وجود كيانات مالية ذات مواصفات خاصة، فهي مؤسسات مالية عملاقة ومركبة، تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة، وقادرة على خلق السيولة بعيداً عن الرقابة الفعالة من جانب أي سلطة. ومثال ذلك صناديق التحوط، وهي مؤسسات عملاقة تدير احجاماً من الاموال تصل الى مئات الملايين من الدولارات. ومن أمثلتها

(Fidelity Investments Mutual Fund) أي "استثمارات الأمانة"، حيث بلغ حجم الأموال التي يديرها على مستوى العالم ما يزيد على اربعة امثال القيمة الرأسمالية للتداول في الاسواق المالية في الاقتصادات الناشئة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مجتمعة (عبد الخالق، 2008، 119). إن التامل بحجم الأموال التي تديرها مؤسسة مالية واحدة بهذا الحجم، والزلازل المالي الذي ينتج عن تحريك كسر بسيط من تلك الاموال بين سوق مالي وآخر. المثال الآخر هو الصناديق السيادية (sovereign funds)، وهي صناديق أنشأتها بعض الدول لتدير محافظها المالية التي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات.

إن قراراً من جانب أحد تلك الصناديق بتحريك 1% أو 2% من الاموال التي تسيطر عليها من مكان إلى آخر، قد يؤدي إلى زلزلة اسواق المال بها. إذن المعطى الجديد (وهو وجود مؤسسات مالية عملاقة) يعني أننا لم نعد في عالم المنافسة الذي تحدث عنها آدم سميث وديفيد ريكاردو، وجعلها الأساس المتين للكفاءة في الأداء. لقد أصبحنا في عالم يحكمه قانون آخر ليس هو قانون المنافسة وليس قانون البقاء للأصلح، وإنما هو قانون الغاب، حيث البقاء للأقوى، والأقوى ليس هو الأصلح أو الأكفأ بالضرورة.

كما أن هذه المؤسسات ليست فقط عملاقة، وانما هي أيضاً مركبة. وهذه نقطة مهمة جداً، أي أنها أصبحت تمارس أشتاتاً من الأنشطة في وقت واحد. فهي تقوم بالنشاط المصرفي، نشاط التأمين، نشاط التداول في الأوراق المالية، نشاط إدارة المحافظ المالية.. الخ (Financial Times, 2008).

إن التداخل بين الوحدات المختلفة المكونة لهذه الكيانات أصبح من الكثافة ومن التشعب ومن الانتشار، بحيث يجعل متابعة ومراقبة نشاط المؤسسات والتحكم فيه عملية شديدة التعقيد وبالغة الصعوبة. كما أصبح نشاط هذه المؤسسات يتجاوز حدود الدولة الواحدة ويمتد إلى نطاق أكثر من دولة في الوقت نفسه بفضل تحرير حركة رأس المال، وأصبح يتم بصورة متزايدة خارج الأسواق المنظمة (Over the Counter Transactions –OCT). فداخل الأسواق المنظمة، هناك قانون، وهناك نظام، وهناك مراقبة، وهناك تسجيل، وهناك ضبط للإيقاع، بل قدر من التحكم والسيطرة. أما خارج نطاق الأسواق المنظمة – حيث أصبح التعامل يتم بصورة متزايدة – فإن نطاق التحكم والسيطرة يكاد ينعدم تماماً. ويقدر بنك التسويات الدولية حجم المعاملات المالية خارج الأسواق المنظمة (والتي لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى) بنحو 600 تريليون دولار. إن عملية مقارنة بين هذا الرقم وحجم النشاط الحقيقي، ممثلاً في الناتج المحلي للعالم والذي يقل عن 60 تريليون دولار، نلاحظ أن الفرق بينهما كبيراً (عبد الخالق، 2008، 118).

ثم هناك المعاملات المالية التي تتم خلال المراكز المالية المغتربة (Off-shore Financial Centers) وهي لا تخضع لرقابة أي سلطة. لقد أصبح هناك ما يسمى يورو دولار، يورو بوند، يورو مارك. هذه كلها صفات تشير الى ما يتم إصداره من ادوات مالية بالدولار الامريكي خارج الولايات المتحدة الامريكية. السبب في تسميتها يورو مارك أو يورو دولار أو يورو بوند هو انها نشأت في البداية في اوروبا. ورغم أنها تجاوزت أوروبا الآن إلى اليابان وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أنها احتفظت بنفس التسمية. إنها إصدارات بادوات مالية بالدولار الامريكي، ولكنها تتم خارج الولايات المتحدة. هذا معناه انها لا تخضع لولاية مصدر الدولار، ولا تخضع لولاية البنك المركزي للبلد الذي تصدر فيه، ومن ثم فهي اصبحت بلا ولاء، وأصبحت قادرة على خلق السيولة دون ان تكون خاضعة لرقابة أي طرف نتيجة لما أشرنا اليه. وهذا هو العيب البنيوي في النظام المالي الدولي، الذي إن لم يتم تصحيحه، فلا يمكن منطقياً القول ان اتباع السياسات الاقتصادية السليمة والحكيمة كفيلاً بتحاشي وقوع أزمات (عبد الخالق، 2008، 120).

ثانياً: العولمة المالية.

أن العولمة المالية هي عملية متعددة الابعاد. ويمكن تصوير تلك الأبعاد بالمظاهر التالية:

1. النمو الفلكي لتدفقات استثمارات الحافظة: لقد جرى العرف بين الإقتصاديين على التمييز في مجال تدفق الاستثمارات بين الإستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والإستثمار الأجنبي غير المباشر أو الإستثمار في الحافظة (FPI). الإستثمار الأجنبي المباشر له مزايا وله عيوب، ولكنه في نهاية الأمر ينطوي على إقامة طاقات إنتاجية حقيقية على أرض الواقع. قد ينطوي على إستغلال ونهب في بعض الاحوال، وقد يشكل إضافة الى المقومات الاقتصادية في بعضها الآخر. ويختلف ذلك جوهرياً عن النوع الآخر، وهو استثمارات الحافظة، التي هي عبارة عن نقود سائلة تتحرك لاجل قصير بسرعة وبفجائية شديدة جداً.

إن من مظاهر العولمة المالية أن تدفقات رأس المال عبر حدود الدول اصبحت تاخذ بشكل متزايد صورة استثمارات الحافظة، بدلاً عن الإستثمار الاجنبي المباشر وبين عامي 2000 و2007، قفز اجمالي استثمارات الحافظة من 1.7 الى 3.6 تريليون دولار (Imf,2007).

ويرتبط ذلك النمو في المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، بالتحريك المالي في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، طبقاً لوصفة صندوق النقد والبنك الدولي. وهو مرتبط أيضاً بتحريك الخدمات المالية، طبقاً لاتفاق منظمة التجارة العالمية عام 1995.

2. الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود والتي تظهر أرقاماً والأرقام مدهشة للغاية بالنسبة لعدد من الدول. كما ان هناك ارتباط بين حركة الاموال وحركة الاوراق المالية

عبر الحدود. وتتقاطع تلك الحركة مع اسعار الصرف واسعار الفائدة في جدلية مالية مثيرة غالبا ما تزعزع الاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي (بهاء الدين، 2009، 150).

وتعد الزيادة في هذا النوع من المعاملات سريعة للغاية، وتعني أنه أصبحت هناك قنوات اتصال بين الاسواق المالية في البلاد المختلفة. فاذا اصاب السوق المالية في بلد ما مكروه، فليس ثمة ما يحول دون انتقال هذا المكروه الى بلد اخر بمفعول العدوى، ولا يحول دون ذلك ان تكون السياسات الاقتصادية في ذلك البلد الاخر سليمة.

3. نمو التعامل في اسواق العملات العالمية بوتيرة أسرع كثيرا من نمو التجارة الدولية. حيث يقدر حجم التعامل في النقد الاجنبي على مستوى العالم يصل الى ما بين 70 و 90 ضعف حجم التجارة الدولية. وفي بعض التقديرات، يصل الى 100 ضعف فحجم التجارة الدولية حاليا -سلع وخدمات- نحو 7 تريليونات دولار سنويا وحجم التعامل في النقد الاجنبي لكافة الاغراض على مستوى العالم يتراوح من 500 الى 700 تريليون دولار (Imf, 2008).

4. الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك. وهو مؤشر اسعار اسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الامريكية. وتؤكد الدراسات ان معامل الارتباط ما بين مؤشر الأوراق المالية في العديد من بورصات الاسواق الصاعدة ومؤشر نازداك يزداد مع الوقت (عبد الخالق، 2009، 121).

وهذا يعني أن القنوات أصبحت مفتوحة وتزداد اتساعا بين هذه الاسواق. وان هناك ملعباً يزداد اتساعاً وانفتاحاً، يمثلته العولمة المالية. واللاعب الرئيسي فيه هو مؤسسات مالية عملاقة ومركبة لا تخضع للقدر المطلوب من المتابعة والرصد والتحكم.

5. تنامي التعاملات في المشتقات والعقود المبنية على الأصول العينية أو المالية، اي عقود مبنية على الاسهم، وعقود مبنية على السندات، وعقود مبنية على حركة اسعار الاسهم وحركة اسعار السندات. وتكمن أهمية المشتقات في أنها تتداول طبقا لما يسمى التعامل بالهامش. فمثلا إذا كنت سأعقد صفقة قوامها عقود مستقبلية لتسليم بترول مزيج برنت في تاريخ معين في المستقبل بمليون دولار، فان كل المطلوب ان اضع 1% او 5% او 10% على اقصى تقدير من هذا المبلغ. وسيكون لدي عقد قيمته مليون دولار، هذا العقد اعتبره درجة جديدة في السلم اقف عليها واصعد خطوة اخرى، وامارس عملية جديدة، تاسيسا على هذا العقد. و بناء على المنطق نفسه وهومنطق التعامل بالهامش وبالتالي اصبح في يدي مليون، استطيع ان اخذ 20 ضعف هذا المليون، وابني على هذه العملية عمليات متعددة

(Mehrling, 2007, 15). وهذا ينتج عنه ما يسمى الرافعة المالية (Leverage) وهنا تكمن الخطورة، فبقدر يسير من رأس المال المملوك، يمكن السيطرة على اضعاف مضاعفة لرأس المال المملوك. كما أن معدل الربح سيكون ليس ربح رأس المال المملوك، منسوباً الى رأس المال المملوك، بل ربح رأس المال الذي تديره المؤسسة (20 ضعف المملوك) منسوباً الى رأس المال المملوك. وكمثال على ذلك حالة صندوق التحوط (Hedge Fund) الشهير المعروف بشركة (Long Term Capital Market). فرغم أن رأس مالها كان 2.2 مليار دولار فقط بلغ حجم المراكز الاجمالية في ميزانيتها 125 مليار دولار، وبلغ حجم المراكز خارج ميزانيتها 1.25 تريليون دولار، معظمها عقود مستقبلية في البورصات المختلفة، وعقود خيارات على اسعار الفائدة، وانواع اخرى من مراكز المشتقات خارج البورصات المنظمة (Merhrling, 2007, 16). فنحن قد أصبحنا إزاء معطى جديد هو ازدياد التعامل في المشتقات بواسطة مؤسسات عملاقة ومركبة في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي اسواق غير منظمة بصورة متنامية، و يتضمن رافعة مالية كبيرة جداً. هذا معناه ببساطة شديدة أن هناك كيانات ضخمة أصبحت قادرة على خلق سيولة، وأن هذه السيولة تتم بمعدلات لا يمكن التهوين من شأنها أو الاستهانة بها، وانها لا تخضع لرقابة من جانب اي طرف حتى الان. هذا هو العيب او القصور في بنية النظام المالي الدولي الراهن.

والنتيجة، انه في سياق العولمة المالية، تتعاضد احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي الدولي بهندسته الراهنة عن مواجهتها. بل لقد صار النظام المالي الدولي يعاني عيوباً بنيوية، كونه يفتقر بشدة إلى قواعد الحوكمة السديدة والفعالة، وهذه العيوب هي التي تفرز الأزمات المالية. وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب بإعادة هندسة النظام المالي الدولي، فسيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب الأزمات، مهما كان تصميم السياسات الكلية، ومهما أحكمت الإدارة الإقتصادية، وإيا كان حجم السيولة التي يتم ضخها بموجب حزم الإنقاذ المختلفة.

رابعاً: سبل التحوط من الأزمات المالية.

لا بد من التسليم، ابتداءً بأنه من المستحيل في ظل النظام المالي الدولي الراهن تحاشي اندلاع الأزمات المالية. إلا أن هناك عدداً من التدابير التي على السلطات الوطنية أن تقوم بها لتقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية، ويمكن أن نوجز تلك التدابير فيما يلي (الحمش، 2008، 42-45، اليوسف، 2008، 23-28، عبد الخالق، 2009، 123):

- 1- اتباع سياسات اقتصادية كلية / عامة Macro سليمة (سعر الصرف، السياسة النقدية، السياسة المالية.. الخ).
- 2- تفعيل الرقابة المصرفية

- 3- تطوير البنية الأساسية المالية (المعلومات، التشريعات، فض المنازعات، اجراءات الافلاس.. الخ).
- 4- وضع نظام فعال للحوافز ضمن الاطار التنظيمي للقطاع المالي، بعيداً عن تسهيلات المقرض الاخير (Lender of Last Resort).
- 5- ترتيبات ضمان الودائع، لتجنب مشكلة الخطر المعنوي (Moral Hazard Problem)
- 6- التريث والحرص في مجال التحرير المالي، بل ووضع ضوابط لحركة رؤوس الاموال عبر الحدود الوطنية.

المبحث الثاني: الأزمة المالية الحالية التي بدأت عام 2008

أولاً: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تشهد أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها الى الاسواق المالية العالمية. ولم تتوقف الأزمة الأمريكية عند حاجز العقارات بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته. ورغم انها بدأت منذ عدة سنوات الا أنها لا تزال مستمرة ومستفحلة الآثار والعواقب.

لم تأت الأزمة الراهنة من فراغ، بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الأمريكي الذي يعاني من مشاكل خطيرة، منها أولاً: العجز التجاري الذي وصل في عام 2006 الى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي الى عدم قدرة الجهاز الانتاجي، خاصة السلعي، على تلبية الاستهلاك. ثانياً: ارتفاع الديون الحكومية من 4,3 تريليون دولار في عام 1990 الى 8,4 تريليون دولار في عام 2003 والى 8,9 تريليون دولار في عام 2007، واصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الاجمالي. وبذلك، يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ثالثاً: العجز في الميزانية، الذي وصل في عام 2008 الى 410 مليارات دولار، اي 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي. رابعاً: التضخم الذي تجاوز 4%. خامساً: البطالة التي تشكل 5% (الشعراوي، 2009، 126).

وتتمثل أهم المراحل، التي مرت بها الأزمة المالية منذ بداية عام 2007 في الولايات المتحدة، فيما يلي (جريدة الشرق الاوسط، 2008، مراد، 2008، 64-68):

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

خضيرات

- أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
 - أكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في اسعار اسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
 - يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2% بين شهري يناير ونهاية ابريل.
 - مارس 2008: "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الاعمال الامريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي وفق صفقة اشرف عليها البنك المركزي الامريكي.
 - الحادي عشر من يوليو 2008: أعلن مصرف "إن دي ماك" في كليفلورنيا إفلاسه في ثالث اكبر حدث من نوعه بالتاريخ الحديث للولايات المتحدة علما بان اصول المصرف بلغت 32 مليار دولار.
 - 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الامريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجان اليها لاعادة هيكله ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
 - 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الاعمال "ليمان برانرز" بافلاسه، بينما اعلن احد أبرز المصارف الامريكية وهو "بنك اوف اميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول استريت هو بنك "ميريل لينش".
- وقد واجه بنك "ليمان برنرز" صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف عام 2007. كما اضطر البنك لاسقاط اصول مالية بقيمة 5.6 مليار دولار في الربع الثالث من 2007، واعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليار للربع الثاني من عام 2008 وتفاقمت الازمة المالية في بنك ليمان، حتى اشهر افلاسه عقب فشل جهود بذلت من طرف ادارة البنك لانقاذه، وتقدم البنك بطلب اشهار الافلاس الى محكمة الافلاس في منطقة جنوب نيويورك.
- وكان بنك "ليمان برنرز" يعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين المان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850، ويعمل لدى البنك 25935 موظفا في شتى انحاء العالم، وقد شغل ريتشارد فولد - الذي يوصف بانه رائد الخبراء الماليين - منصب الرئيس التنفيذي في البنك.

وعقب اشهار بنك "ليمان برنرز" افلاسه تفاقمت ازمة المال الامريكية ليصبح اكثر ضحية للازمة الائتمانية العالمية.

- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الامريكية يؤممان بفعل الامر الواقع اكبر مجموعة تامين في العالم "ايه اي جي" المهددة بالافلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار، مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.
- 18 سبتمبر 2008: السلطات الامريكية تعلن انها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع.
- 26 سبتمبر 2008: يشتري بنك "جى بي مورجان" منافسه "واشنطن ميتوشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية.
- 29 سبتمبر 2008: اعلن بنك "سي تي قروب" الامريكي شراء منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية.

ثانيا: إجراءات مواجهة الأزمة أمريكيا

اتخذت الإدارة الأمريكية سلسلة من الخطوات لتجنب تفاقم الازمة الراهنة في الاسواق المالية، حيث قامت بالاستحواذ على نسبة 80% من عملاق التأمينات "ايه إي جي" من خلال اقراضها مبلغ 85 مليار دولار، بعد ان اتخذت اجراءات مماثلة مع عملاقي الرهن العقاري (فاني ماي) وفريدي ماك فضلا عن ضخ مليارات الدولارات في الاسواق عبر مجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يعمل بمثابة البنك المركزي. وساهمت وزارة الخزانة بمبلغ 20 مليار دولار في خطة انقاذية لمؤسسة سيتي جروب المالية. واعلنت الوزارة والاحتياطي الاتحادي ومؤسسة التامين على الودائع الاتحادية أنها ستقدم ضمانات لسيتي جروب ضد خسائرها الهائلة فيما يتعلق باصولها البالغة 306 مليار دولار والمرتبطة بالرهن العقاري. وفي المقابل سيتم منح البنك حصص اسهم للحكومة (<http://www.aljazeera.net>).

كما اعتمد مجلس الشيوخ في شهر اكتوبر 2008 خطة الانقاذ المالي التي صاغها وزير الخزانة الامريكية هنري بولسون. وتهدف الى تامين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود الى دافعي الضرائب، كما تهدف الى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات الى أقصى حد ممكن. كما وضعت الخطة لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد اقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة (<http://www.moheet.com>). هذا وسنبين فيما يلي أبرز بنود خطة الانقاذ المالي (<http://www.aljazeera.net>):

1. السماح للحكومة الامريكية بشراء اصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
 2. يتم تطبيق الخطة على مراحل باعطاء الخزانة الامريكية امكانية شراء اصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة اولى، ومع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الامريكية. ويملك اعضاء الكونجرس الامريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
 3. تساهم الدولة الامريكية في رؤوس اموال وارباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق ارباح اذا تحسنت ظروف الاسواق.
 4. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول اخرى، لوضع خطة مماثلة.
 5. رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 الف دولار الى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
 6. منح اعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
 7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
 8. منع دفع التعويضات التي تشجع على مجازفات لافائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسائة الف دولار.
 9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
 10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي، ووزير الخزانة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
 11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الاصول والتدقيق في الحسابات.
 12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
 13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
 14. اتخاذ اجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.
- ويرى البعض أن هذه الخطة تقدم حلا شاملا للالزمة المالية من حيث أنها (الشعراوي، 2009، 127):
- تضمن عدم انتقال المشكلات التمويلية الى الشركات لتقتصر كما هي الان على القطاع المالي فقط.

- تضمن استمرارية الثقة في البنوك الأمريكية.
 - تقدم علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين، ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات، بعد ما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة. كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
 - تساعد شركات القطاع المصرفي، لأن نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة يغطي ودائع الأفراد فقط ولا توجد تعويضات للشركات (<http://www.aljazeera.net>).
 - كما أن البعض الآخر يشكك في جدوى تلك الخطة، ويرون:
 - أنه يتعين على بورصة وول ستريت أو حي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه.
 - لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبيداً للأموال العامة، ويطالبون بالحصول على تأكيدات و ضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأمريكيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت.
 - أنها ستفيد البنوك على المدى القصير في التخلص من اعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.
 - أنها ستمنح الإدارة الأمريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات.
- وفي نوفمبر 2008، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) ووزارة الخزانة عن خطة إنقاذ جديدة لا تحتاج إلى موافقة الكونجرس ستوفر ثمانمائة مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الحرجة، كالعقار، بطاقات الائتمان، وقروض للسيارات وللمؤسسات الاستثمارية الصغيرة. وتسعى الخطة إلى ضخ مائتي مليار دولار لدعم قروض بطاقات الائتمان، السيارات، والقروض الممنوحة للطلبة الاستثمارية الصغيرة، في حين يخصص ستمائة مليار لشراء سندات الرهون العقارية التي يتضمنها عملاقا العقار، شركتا "فريدي ماك" و"فاني ماي". أما المائة مليار دولار المتبقية من مبلغ الخطة الجديدة، فستخصص لشراء الرهون العقارية التي تملكها الشركتان المذكورتان والقروض العقارية الفيدرالية، في محاولة لخفض أسعار الرهون العقارية وتسهيل قروض امتلاك المنازل.

ورغم التحركات الحكومية الأمريكية للإنقاذ، إلا أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يظهر مزيداً من علامات الانكماش والتراجع، مما سيدفع الإدارة الأمريكية دون شك إلى اعتماد مزيد من الخطط لدعم الاقتصاد، خاصة في ضوء بعض التقديرات التي تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيعاني على المدى البعيد من كساد مثل الذي عانت منه اليابان في تسعينيات القرن الماضي. وقد تلجأ

خضيرات

الولايات المتحدة الى مزيد من الاقتراض لضخ استثمارات في الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية، على غرار ما تقوم به الدول النامية الآن هذا ويبين الجدول التالي مؤشرات التآزم الاقتصادي في النظام الرأسمالي في عهد الادارة البوشية (2001 - 2008).

مؤشرات التآزم الاقتصادي في النظام الرأسمالي الأمريكي في عهد الإدارة البوشية (2001-2008)

المؤشرات	2001/1/20	2008/1/20
النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	4.09 في المئة سنوياً بين 2001-1994	2.65 في المئة سنوياً بين 2008 - 2001
الدين الوطني	5.7 تريليون دولار (5700 ملياراً) دولار	9.2 تريليون دولار (9200 ملياراً) دولار
عجز الميزانية	431 مليار خلال أعوام 2000-1999-1998	734 مليار خلال أعوام 2005 - 2006 - 2007
الوظائف الجديدة التي وفرها القطاع الخاص	1.76 مليوناً سنوياً خلال الأعوام الثمانية 1993-2000	369000 وظيفة في السنة خلال الأعوام السبعة 2001 - 2008
عدد الفقراء الأمريكيين	31.6 مليوناً	36.5 مليوناً
تكلفة التعليم العالي	3164 دولاراً في العام للفرد	5192 دولار في العالم
نسبة المدخرات الشخصية	+ 2.3 في المئة	- 0.5 في المئة
دين الاعتمادات على المستهلك	7.65 تريليون دولار (7650 مليار) دولار	12.8 تريليون دولار (12800 مليار) دولار
العجز التجاري الأمريكي	380 مليار دولار	759 مليار دولار
قوة الدولار الأمريكي	1.07 يورو لكل دولار	0.68 يورو لكل دولار
الاعتماد على النفط الأجنبي المستورد	52.75 في المئة من استهلاك الوقود الأمريكي السائل المستورد	60.38 في المئة من استهلاك الوقود الأمريكي السائل المستورد

كوييمي، تشارلي، مجلة المستقبل العربي، عدد 349، اذار 2008 من 81- 82.

ثانياً: الأزمة في أوروبا

واجهت أوروبا الازمة المالية العالمية بموقف موحد شديد التنسيق في أفضل وأقوى عروض منهج الجبهة الموحدة و"الحلول الوسط" التي يحاول الاتحاد الاوروبي الالتزام بها مؤخراً، وكان

في اعلان خطة إنقاذ بروكسل (الخطة التي أعلنتها المفوضية الأوروبية 200 مليار يورو) وما سبقها من إجراءات، خير دليل.

لقد كان التحرك الحاسم والسريع للتعامل مع الأزمة مفهوماً مع حجم التداعيات التي ضربت من اقتصادات القارة عظيمها- ألمانيا، فرنسا، بريطانيا- وأتت على صغيرها -أيسلندا- كما تسببت في إسقاط الحكومة البلجيكية، التي قدمت استقالتها بعد اتهامها بالتدخل بشكل غير قانوني لإنقاذ بنك رئيسي من الإفلاس. لكن تحركات القيادات الأوروبية خلال الفترة الأخيرة اكتسبت بعداً آخر مع تداخل مصائر حكوماتهم واحزابهم السياسية مع مصائر اقتصادات دولهم، حيث ساهمت -على سبيل المثال- في زيادة شعبية حزب العمال البريطاني ورئيس الوزراء جوردون براون. وطفت على السطح إمكانية صعود التيار اليميني المتطرف اوروبياً على حساب الأحزاب الوسطية الحاكمة والتي يحملها الشارع الأوروبي المسؤولية عن انتقال داء الأزمة إلى دولهم، والارتفاع الجنوني في معدلات البطالة، واستمرار موجات الهجرة الواردة (الشرقاى، 2009، 140).

من ناحية أخرى، فتحت الأزمة المجال لجدل محموم حول إمكانية صعود رأسمالية أوروبية الهوى كبديل للنسخة ذات الصبغة الأمريكية، خاصة بعد قيادة أوروبا -وتحديداً رئيس وزراء بريطانيا براون- لسلسلة من إجراءات الإنقاذ والتي ما لبث أن "قلدها" الجانب الأمريكي، وإطلاق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي دعوتة لـ "رأسمالية أخلاقية" بدلاً من "رأسمالية المضاربات" على حد تعبيره (Claessens, 2008, 29).

كان انهيار "ليمان برازرز" صفارة إطلاق الأزمة وبداية سلسلة من التداعيات الاقتصادية الأوروبية من انهيارات بنوك رئيسية ومؤسسات مالية كبرى، بالإضافة إلى التدهور القياسي في قيمة مؤشر "فاينانشال تايمز" المجمع للبورصات الأوروبية، وما تبعه ذلك من تراجع اقتصادات كبرى دول القارة -ألمانيا- التي أعلنت رسمياً دخولها مرحلة الركود الاقتصادي، حيث تم اختيار عبارة "أزمة اقتصادية" بوصفها عبارة عام 2008، وفرنسا التي تحاول بصعوبة عدم دخول المرحلة نفسها (Rajan, 2008, 21).

وقد كان للقارة الأوروبية نصيبها من ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة وخسارة الوظائف عالمياً، والتي قدرتها منظمة العمل الدولية بـ 20 مليون وظيفة دولياً، حيث جاء نصيب دولة، مثل بريطانيا منها نحو 39 ألفاً في آخر شهرين فقط بعام 2008، ناهيك عن إسبانيا التي قفز معدل البطالة بها فوق حاجز الـ 11%.

كما ازداد الأمر سوءاً بتفجر فضيحة متعامل وول ستريت البارز والمحتال "برنارد مادوف"، وادراج عدد من البنوك الأوروبية على قائمة الجهات التي طالتها الخسائر الهائلة لعملياتها، في

مقدمتها "إتش إس بي سي" البريطاني بتقدير خسائر وصلت الى نحو مليار دولار، و"رويال بنك اوف اكوتلاند" بـ450 مليون دولار خسائر متوقعة.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية رسمياً، في 14 نوفمبر 2008، دخول دول الاتحاد الـ 15 مرحلة ركود اقتصادي يعد الاول من نوعه منذ بدء العمل بعملة اليورو الموحدة عام 1999، وذلك بعد تراجع معدلات الاداء الاقتصادي لدولها بنسبة وصلت الى 0.2% لربيعين متتاليين من العام المالي 2008. وتكتمل ملامح الازمة الأوروبية باخر تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي، والذي أكد حرفياً "أن أوروبا تواجه أسوأ أزمة مالية لها منذ عقود"، وان "الارتفاع في اسعار السلع الرئيسية" كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الاسواق الأوروبية.

وقدر التقرير، الذي يحمل عنوان "أوروبا.. التعامل مع الصدمات"، ان اجمالي الناتج المحلي لدول أوروبا المتقدمة تراجع من 2.8% لعام 2007 الى 1.3% خلال عام 2008، على ان يزداد التراجع الى 0.2% فقط في عام 2009. ولم يتوقع التقرير لهذه الازمة الأوروبية انفراجة قبيل نهاية 2009. وحتى الاقتصادات الأوروبية الصاعدة، التي ظلت - وفقاً لتعبير تقرير صندوق النقد، حصينة ضد التقلبات المالية - فان معدلات نموها تزداد ضعفاً (الشرقاوي، 2009، 141).

وأمام هذه الصورة المتأزمة، فقد خرج قادة أوروبا بمجموعة من القرارات التدريجية، كان ابرزها اعلان باريس في اكتوبر 2008 باتفاق قيادات منطقة اليورو على التدخل بشراء اسهم في البنوك المتعثرة لدعم وضعها المالي وضمان عملية الاقراض بين البنوك حتى نهاية عام 2008. خصصت الدول الأوروبية الرئيسية مبالغ مليارية لتنفيذ اجراءات الانقاذ السريع (50 مليار يورو في ألمانيا، و23 مليار يورو في بريطانيا مثلاً)، ثم خرجت في نوفمبر 2008، خطة الانقاذ العامة ذات الـ 200 مليار يورو التي اعلنت عنها المفوضية الأوروبية في اكتوبر 2008. وقد نصت الخطة، التي تم اقرارها في اخر قمة للاتحاد تحت الرئاسة الدورية الفرنسية في بروكسل ديسمبر 2008، على الاسهام بما يوازي 1.2% من اجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي، على ان يساهم الاتحاد بمبلغ 30 مليار يورو، تاركا 170 مليار لمساهمات الدول الـ 27. وتشمل الخطة: دعم مجالات التدريب المهني في محاولة لوقف نزيف الوظائف الأوروبية، وتطوير البنية التحتية للدول الاعضاء، وبالاخص التكنولوجي منها، وتوفير اكثر من 7 مليارات يورو لتمويل مشاريع توظيف الطاقة النظيفة، وزيادة المخصصات المفروضة لدعم الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من 10 الى 30 مليار يورو. وسيتم البدء في تنفيذ الجزء الاكبر من الخطة خلال عام 2009، على ان يتم تنفيذ الجزء المتبقي في 2010 (2، 2008، Stevens).

جاء التحرك الأوروبي من خلال هذه الخطة جماعياً وحاسماً، ولم يعرقله طويلاً الخلافات التي طفت على السطح، مثل تحديد نسبة 1.2%، خاصة وقد قامت العديد من الحكومات الأوروبية منفردة بتخصيص بنود مالية عظمى لاحتواء الأزمة في بلادها تزيد في بعض الأحيان على النسبة المطلوبة في إطار الخطة، وذلك كما هو الحال مع ألمانيا مثلاً. فالمداورات الأخيرة التي سبقت إعلان الخطة الأوروبية شملت تعديلاً في صياغتها باسقاط عبارة الا يقل الاسهام لدول الاتحاد عن 1.2% من النص النهائي.

وسعيًا لوحدة الموقف والتحرك، تم تجاوز خلاف آخر بشأن لجوء بريطانيا الى اداة تقليص ضريبة القيمة المضافة، ووجود رفض واسع من جانب باقي دول الاتحاد لهذه الجزئية، فتم اتخاذ مثل هذه الخطوة كإداة يمكن تفعيلها للتحفيز الاقتصادي بدون وضعها في إطار ملزم. كما تم العمل على الاحتواء الهادئ لقرار حكومة أيرلندا بتقديم الضمان الكامل للدوائج في بنوكها، في تعارض مع سياسات باقي الدول الأوروبية التي قدمت ضمانات أقل بهذا الشأن، مثيرة حالة من السخط المكتوم والمخاوف من هروب المودعين من بنوك الجيران الأوروبيين الى نظائرها الأيرلندية. كما انه وبخلاف إنقاذ اقتصادياتها، كانت بعض الحكومات الأوروبية خلال الشهر الأخير كالذي يحارب على جبهتين، أحدهما: الأزمة بالطبع، وثانيتها: محاولة عرقلة مساعي الأحزاب اليمينية المتطرفة من الصعود وتحقيق مكاسب سياسية وشعبية على حساب الأزمة، واستغلالاً لمخاوف الشوارع الأوروبية من استمرار مد المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة. فقد حذر استاذ السياسة، كريستوف بترويج، من تكرار ظروف الأزمة التي مهدت لصعود نجم هتلر بألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي. ويرى بترويج في الأحداث الحالية فرصة مواتية لأحزاب، مثل الحزب الديمقراطي الوطني في ألمانيا، للقاء القوى الوسطية من فوق منصة الحكم. وجاء دليل على صحة مخاوف بترويج في بعض النجاحات الانتخابية التي حققها اليمين في دول أوروبية، مثل النمسا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا. لكن الأمل يتجسد في إمكانية نجاح قادة الوسط الأوروبي في إعادة اجتذاب القوى الشعبية بتحركاتهم السريعة لاحتواء الأزمة. فبروان في بريطانيا، مثلاً، حققت له ريادته في طرح برامج أتبعها العالم بعد ذلك لتحجيم الأزمة، مثل تامين البنوك المترنحة، قدراً من الشعبية بعثت اسهمه السياسية من مرقدتها، وكان في أشد الحاجة اليه امام ضربات المعارضة المحافظة (الشرقاوي، 2009، 141).

ثالثاً: الأزمة المالية في آسيا

لم تكد تمر عشر سنوات من وقوع الأزمة المالية التي عصفت بمنطقة شرق آسيا في عام 1997، إلا وامتدت الأزمة المالية الحالية - التي عاشتها بورصة "ول ستريت"، على خلفية أنباء انهيار رابع المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى أسواق آسيا التي كان

يعتقد أنها في مأمّن منه أو على الأقل لن تتأثر كثيراً بسببه. وتختلف الأزمة المالية العالمية الراهنة عن الأزمة المالية، التي ظهرت في دول جنوب شرقي آسيا عام 1997، في أن الأزمة العالمية الراهنة لم تؤثر على الأنظمة المالية فحسب، وإنما امتدت إلى الكيانات الاقتصادية في العالم أيضاً. هذا وسوف يتم دراسة تأثير الأزمة على آسيا من خلال الترتيب التالي:

أولاً: تداعيات الأزمة

أدى ارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأميركي إلى امتداد أثر الأزمة إليها، وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في العديد من الدول الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان، حيث سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة، مما نتج عنه ارتفاع الين مقابل الدولار، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يحقق مؤشر البورصة اليابانية أكبر انخفاضاً له منذ تسعة وخمسين عاماً خلال الأزمة، حيث سجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضاً تجاوز 4.5 %، كما انخفض مؤشر بورصة سيؤل أكثر من 5%. وتراجعت بورصة هونكونغ 5,5% وفي تايوان، تراجع مؤشر السوق الرئيسي 6، 4% (مرعي، 2009، 148).

كما أُلقت أزمة المال العالمية وتبعاتها على سوق الأسهم الكورية، حيث تظهر الأرقام الرسمية زيادة كبيرة في هروب رؤوس الأموال الأجنبية خلال عام 2008. وأفادت إدارة الرقابة المالية بأن المستثمرين الأجانب قاموا ببيع ما قيمته 42,61% تريليون وون (29,59 مليار دولار) من الأسهم في عام 2008، مقارنة بـ 30.56 تريليون وون عام 2007. وتشهد كوريا الجنوبية سلسلة إعلانات إفلاس لشركات البناء، ويمكن أن تزيد معاناتها جراء انخفاض الاستهلاك وعقب الانخفاض الكبير في الطلب على الشقق السكنية، وتشير التقارير إلى أن كثيراً من شركات البناء المتوسطة الحجم أوشكت على الإفلاس، الأمر الذي أدى إلى إعلان الحكومة منتصف أكتوبر 2008 شراء الشقق السكنية والأراضي التي لم يتم بيعها من هذه الشركات في مسعى لدعم قطاع البناء ومساعدة شركاته لتوفير السيولة. وفي باكستان، تراجع احتياط البنك المركزي من العملة الصعبة إلى 4,7 مليار دولار من أصل عشر مليارات، ووصلت قيمة صرف الروبية أمام الدولار إلى 86 روبية (مرعي، 2009، 149).

كذلك تضررت أسواق المال الخليجية من الأزمة المالية، حيث انخفض مؤشر البورصة السعودية ما يفوق 8% لتتجاوز نسبة خسارته 44% من قيمته في بداية عام 2008 كذلك قدرت مصادر مصرفية كويتية حجم الخسائر في بنك الخليج - خامس أكبر بنك في الكويت - بما يصل إلى 200 مليون دولار ورغم أن سوق العقارات في جنوب آسيا لا تزال حتى الآن بعيدة

نسبياً عن تداعيات الأزمة العالمية المالية، إلا أن المراقبين يتخوفون من أنها لن تستطيع الهرب تماماً من تداعيات الأزمة (عبد اللطيف، 2009، 176).

ثانياً: إجراءات مواجهة الأزمة

لقد تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لتخفيف حدة الأزمة العالمية من خلال ضخ أموال لحل أزمة السيولة، ومن ثم قام البنك المركزي الياباني بضخ 14,2 مليار دولار أميركي إلى الأسواق لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق ولتتيح للبنوك الخاصة شراء أسهم وسندات خزانة لزيادة سيولتها في الأسواق بهدف تأمين المبادلات النقدية. وفي الصين، ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم، كما قامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة للدولة. أما كوريا الجنوبية فقد وافقت الحكومة على خطة بقيمة 130 مليار دولار بهدف الحفاظ على استقرار القطاع المالي في البلاد.

ولقد سارعت الدول الآسيوية إلى إعلان خطط إنقاذ مالية ضخمة مماثلة للخطط الأوروبية والأمريكية التي بلغت نحو 4 تريليونات دولار، وقرع رجال أعمال في آسيا أجراس الإنذار محذرين من فقدان ملايين الوظائف، نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي المترتب على الأزمة المالية كما اضطرت دول في المنطقة لإعادة حساباتها ومراجعة توقعاتها حول معدلات نمو إقتصاداتها.

ومن أهم الخطوات التي اتخذتها تلك الدول لمواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية تلك الاجتماعات التي ضمت ممثلي الدول الكبرى أو المؤسسات الاقتصادية الحكومية الدولية أو القمم الاقتصادية، التي عقدت بين الدول الكبرى والقوى الصاعدة المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي. وقد تمثل أهمها فيما يلي:

1- اجتماع قادة الآسيان:

عقد قادة آسيان اجتماعاً على هامش قمة اجتماعات آسيا وأوروبا (آسيم) في العاصمة الصينية بكين حيث اتفق مسئولو ثلاثة عشر بلداً آسيوياً (كوريا الجنوبية واليابان والصين والأعضاء العشرة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على إنشاء صندوق مالي مشترك بقيمة 80 مليار دولار وذلك بحلول يونيو 2009 بهدف مواجهة الأزمات المالية الإقليمية ولجعل هذا الصندوق هيئة إقليمية يمكنها الإشراف على أسواق المال في المنطقة لتوفير أكبر قدر من الاستقرار. وقد جسدوا بذلك مشروعاً سابقاً عرف باسم "مبادرة شيانغ ماي" الذي تقرر بعد الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 - 1998. وبموجب الاتفاق الأولي، ستساهم سيؤل وطوكيو وبكين بـ 64 مليار دولار، أي 80% من قيمة المبلغ الكلي. وحول آلية التنفيذ، ستقوم

رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" وصندوق النقد الدولي بصياغة مشروع لصرف الأموال من خلال بيع المال المقترض في سوق النقد الأجنبي لتخفيف الضغط على العملة التي تتعرض لهجوم، وبالتالي يمكن تجنب الانهيار الذي دفع بالعديد من الدول إلى ركود عميق في أثناء الأزمة المالية الآسيوية عامي 1997-1998 (مرعي، 2009، 150).

2- القمة الأوروبية – الآسيوية:

جاء انعقاد القمة الأوروبية الآسيوية "قمة بكين" في الوقت الذي اشارت فيه التقارير إلى أن إحصار الأزمة المالية بدأ يجتاح آسيا، وهو ما أرغم دولاً آسيوية على مراجعة توقعاتها حول معدل نمو اقتصادها وسط تطورات وأحداث تشير إلى اتساع نطاق الأزمة في دول آسيوية، حيث أن عدد من الشركات أعلنت أنها تعتزم إغلاق أبوابها قريباً، وأن نحو 2.5 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم نتيجةً لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وقد عقدت قمة منتدى آسيا – أوروبا محادثات آسيم في 17 أكتوبر 2008 بمشاركة قادة 45 دولة ومنظمة لمناقشة سبل تجاوز الأزمة المالية العالمية الراهنة ومعالجة تداعياتها على اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنتدى والاتفاق على مبادئ إعادة هيكلة النظام المالي العالمي وقد ضمت قمة "آسيم" عدة أعضاء جدد أبرزهم الهند وباكستان مما يعني أن الوفود تمثل من 50 إلى 60% من سكان واقتصاد العالم. ومن اللافت للانتباه أن تعقد الدول الأوروبية والآسيوية (43 دولة) قمة اقتصادية في الصين لبحث مواجهة الأزمة مما يشير بشكل مباشر إلى الصين كقوة اقتصادية صاعدة تملك أكبر احتياطي نقدي في العالم يقارب تريليوني دولار ولا تعاني أزمة مالية على غرار ما يحدث في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، بل تتخوف فقط من تأثيرات تلك الأزمة على الطلب الخارجي من الصادرات الصينية وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي وان كانت السوق الصينية السريعة الاتساع والطلب المحلي المتزايد بقوة يمكنها أن تعوض جمود أو تراجع الطلب الخارجي بدرجة كبيرة وهو ما جعل تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 9.7% في عام 2008 ونحو 9.3% في عام 2009 وهو نمو يبقى الأعلى اقتصادياً. وربما يكون هذا الوضع هو ما برر للرئيس الصيني القول انه إذا كان الاقتصاد العالمي يحتاج إلى ساق يستند إليها في نهوضه من هذه الأزمة فإن اقتصاد الصين القوي هو هذه الساق. وقد صدر بيان عن الاجتماع أكد فيه القادة ضرورة وضع قواعد جديدة لتسيير الاقتصاد العالمي وتكليف صندوق النقد الدولي بدور رائد وقيادي في مساعدة الدول ذات الاقتصاديات المتضررة بشكل كبير من الأزمة (<http://www.alaswaq.net>).

3- قمة العشرين:

عقدت قمة العشرين في واشنطن يوم 15 نوفمبر 2008 بحضور مجموعة العشرين التي تضم دول مجموعة الثماني الصناعية الكبرى الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا، إضافة إلى 11 دولة ناشئة كبرى والاتحاد الأوروبي، وذلك في محاولة لاحتواء آثار الأزمة المالية التي تهدد اقتصاديات معظم الدول وتلقي بظلال ركود اقتصادي طويل الأمد على العالم.

وقد تمكنت الدول الآسيوية الصاعدة، بقيادة الصين والهند في أول لقاء على مستوى قمة مجموعة العشرين، من كسب نفوذ أكبر في تشكيل مؤسسات المال الدولية، الأمر الذي أكده البيان النهائي للقمة، حيث إن هذه المجموعة الجديدة الموسعة ستلعب دوراً مركزياً في إصلاح النظام المالي العالمي على مدى السنوات القادمة، مما يعكس تحولاً كبيراً في الميزان العالمي للقوة الاقتصادية. كما اتفق زعماء المجموعة على مبادئ لإصلاحات كبرى تتعلق بكيفية مراقبة وتنظيم عمل المؤسسات المالية، التي تهيمن عليها جميعاً بصورة واسعة الولايات المتحدة وأوروبا.

كما تبدو الصين طرفاً أساسياً في أي إجراءات لمواجهة الأزمة المالية الدولية نظراً لأن لديها احتياطياً هائلاً من العملات الأجنبية بالإضافة إلى أن الاقتصاد الصيني أحد أسرع الإقتصادات نمواً في العالم. لكن مقابل ذلك، تريد الصين قوة وصلاحيات أكبر داخل صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه أساساً الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

لقد أعلنت اليابان - التي تملك ثاني أكبر احتياطات نقدية في العالم وتبلغ 980 مليار دولار - أنها ستقدم نحو 100 مليار دولار إلى صندوق النقد للمساهمة في مواجهة الأزمة المالية. كما اقترحت اليابان سلسلة من الخطوات للمساعدة في التغلب على الأزمة المالية العالمية، وتجنب انهيار النظام مستقبلاً، من بينها دعم قدرات صندوق النقد الدولي والدعوة إلى تجديد الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني.

هذا ويمكن القول أنه لا بد للاقتصاديات الآسيوية الكبرى مثل اليابان والصين والهند أن تلعب دوراً كاملاً في التغلب على الأزمة المالية العالمية، لأن المجتمع الدولي في حاجة إلى مستوى غير مسبوق من التعاون العالمي لإصلاح المؤسسات المالية، والقضاء على الفقر، ومواجهة الأسباب الجذرية الأخرى للأزمة.

رابعاً: الأزمة المالية في العالم العربي

أولاً: تاثير الأزمة على اسواق الأسهم العربية.

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع الأولى من شهر 2008\9 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين الاسواق العربية والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء تعرضوا لخسائر يصعب الآن تقديرها. كما أن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد عن 1% من مجموع أصول هذه البنوك .

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها. ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولة وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى الأسواق العربية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي فالبهوت الذي سَجَل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها. وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد

تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة. وبالنسبة للبورصات العربية يسودها الخوف والفرح مما أصابت المستثمرين في العالم، خاصة مع انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك، وبورصة اندونيسيا، حيث تراجعت أسواق المال العربية وشهدت مؤشراتنا تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر محتملة تتمثل في (عبد اللطيف، 2009، 180؛ 6، 2008، woertz):

1- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات ومثال ذلك خسائر s'CDS المرتبط بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون s'CDO الدين المهيكل بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري GIB بنك الخليج الدولي ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية بمقدار 500 مليون دولار .

2- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك سيؤثر على استثمارات البنوك الخليجية وقد أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة، مدعياً رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار ما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين. (خرياطي، 2008)

3- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر ب 50 مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها.

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية معها، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار

يمكننا تقسيم الدول العربية من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي (جمال، 2008، 75، woertz، 2008):

1- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

2- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفض وتشمل الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر.

وفيما يلي نستعرض آثار الأزمة المالية الراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي، كما نقدم مختلف الإجراءات المتخذة من طرفها للحد من تداعيات الأزمة العالمية:

أولاً: آثار الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست إذا انخفضت أسعار النفط بنسبة تجاوزت % 50 من 150 دولاراً للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 50 دولاراً، وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي ستتناقص إلى % 4.2 في عام 2009 مقابل % 5.7 عام 2008، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها بحوالي 1500 مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة % 30 وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل، كما ستتأثر الاستثمارات العربية بالخارج وتختلف درجة تأثرها بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها. (عبد اللطيف، 2009، 178).

وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 سيكون بحدود 17.3 بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضاً حقيقياً بلغ 160 مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتماداً على فوائضها المالية المقدرة بـ 440 مليار دولار.

كما أن هذه الأزمة الحالية ستؤثر سلباً، بكل تأكيد، في الاقتصاديات الخليجية، وإن كان حجم هذا التأثير لا يمكن تقديره بدقة نظراً إلى ندرة البيانات، وكذلك لأن هذه التكاليف تعتمد على تطور هذه الأزمة والكيفية التي تتفاعل بها حكومات المنطقة معها. أما القنوات التي ستؤثر بها الأزمة في الاقتصاديات الخليجية بوجه خاص، والاقتصاديات العربية بوجه عام فهي القنوات التالية:-

1. دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تديرها الصناديق السيادية. ويقدر صندوق النقد الدولي انه في عام 2008 كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين 1058 مليار دولار و1478 مليار. فالفوائض النفطية كان اغلبها يستثمر في السابق في ازونات الخزانة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة. كما أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري، وان كان حجم هذه الخسائر غير معلوم حتى الآن نظرا إلى غياب الشفافية في هذه الدول، وقد تكون الخسائر اكبر إذا طلب من هذه الدول أن تساعد في عملية الإنقاذ الجارية للاقتصاديات الغربية. وهذا ما أكده طلب بروان، رئيس وزراء بريطانيا، خلال جولته في المنطقة العربية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني / نوفمبر عام 2008 (عبد اللطيف، 2009، 187 - 180).

2. إن من أخطر ما يمكن ان يتمخض عن هذه الأزمة هو ظهور ما يشبه الفوضى العالمية، التي قد تقود إلى ما يشبه حروب مالية تطفئ فيها المصالح الوطنية على حساب الالتزامات الدولية، فعندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة أيسلندا، التي تبلغ أصول مصارفها عشرة أضعاف قيمة ناتجها المحلي، كان رد رئيس وزرائها القول بأن (كل دوله تقف وحدها الآن)، وتبع هذا التصريح تعهد الحكومة بتأمين الودائع المحلية دون الودائع الأجنبية. وكان رد رئيس الوزراء البريطاني على ذلك هو التهديد بإقامة قضية على حكومة أيسلندا، وأتبع هذا التهديد بمصادرة أرصدة أيسلندا مستخدماً قوانين الإرهاب، وإذا انعكست هذه التطورات على أرصدة الدول الخليجية في الخارج، سواء الحكومية منها أو الخاصة، فإنها ستكون كارثية، وقد يزداد احتمال حصولها فيما لو شعرت بعض الدول الغربية بأن هذه الدول لديها بعض الممانعة فيما يتعلق بالمساهمة في حل أزمة الاقتصاديات الغربية بالشروط الغربية، خاصة وأن هذه الدول لا تفاوض الغرب مجتمعة مما يجعلها طرفاً ضعيفاً قابلاً للابتزاز: (جمال، 2008، 77 - 79).

3. إذا أدت هذه الأزمة المالية إلى ركود اقتصادي عالمي وهو المرجح، فإن هذا يعني تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإن كان بدرجات متفاوتة الأمر الذي يعني تراجع الطلب على النفط الخام، ومعه أسعاره، وإيرادات الدول الخارجية. وهذا ولا شك ستكون له آثار سلبية في مشاريع التنمية في هذه المنطقة، لأن هذه الدول ستضطر إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية، وإلا فإنها ستواجه عجوزات في موازنتها العامة مما سيدفعها إلى الاستدانة إما محلياً أو دولياً. وستزداد حدة هذا الأثر السلبي في الدول التي ليست لديها استثمارات خارجية تخفف بها الآثار السلبية في اقتصادها. هذه الآثار مجتمعة قد تؤثر بدورها سلباً في تحقيق الوحدة النقدية المقررة في عام 2010 وقد تقود كذلك إلى خلل في

وحدة منظمة الأوبك، في ما يتعلق بسياسات التسعير والإنتاج لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المالية المستمرة.

4. إن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وتوابعها، قد تدفع بكثير من المستثمرين الأجانب من القطاعين الخاص والعام إلى تنويع استثماراتهم، بالاتجاه إلى اليورو، أو حتى بعض العملات الآسيوية الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى وهذا بدوره يعني مزيداً من الخسائر في الدول النفطية التي تبيع نفطها وتربط عملاتها بالدولار، وتضع أغلب استثماراتها في أدوات استثمارية أمريكية في الوقت الذي تشتري فيه أكثر حاجاتها من الدول الأوروبية والآسيوية. وهذه الآثار يمكن تقليلها في السنوات القادمة إذا توفرت لدى حكومات هذه الدول الإرادة السياسية لتنويع استثماراتها وربط عملاتها بسلة عملات، ويبيع نفطها بعملة أخرى أو حتى بسلة عملات (العناني، 2008، 65-67).

ثانياً: إجراءات دول مجلس التعاون الخليجي للحد من آثار الأزمة المالية على الجهاز المصرفي. (نفقي، 2008، <http://www.alaswaq.net>, <http://ara.reuters.com>):

لقد تسبب زعر وخوف المتعاملين من تداعيات الأزمة في ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية مما سبب خللاً في حركة التدفقات النقدية والمالية، فاضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية العربية، وعموماً يبقى تأثير الأزمة المالية محدوداً خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعقب ذلك قامت العديد من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل التخفيف من حدة التوترات في الأسواق المالية، فقد قامت دولة الكويت بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، وعرض البنك المركزي أموالاً ليلية واحدة، ولأسبوع، ولشهر بقصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة. كما منح المصرف المركزي الإماراتي قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم أي ما يعادل 13.61 مليار دولار، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية، ومن جهة أخرى ولتدعيم حجم السيولة النقدية في البنوك قام بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى عن مدتها 14 يوم، وألغى بصفة مؤقتة الأيام الست للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية

قصد إتاحة السيولة للبنوك في الأجل القصير خاصة بعد أن أعلن بنك دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

وفي قطر ومن أجل تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين 10% من رأسمال البنوك المدرج في السوق لتعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للبنوك وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتها البورصة وعزوف جماعي للمستثمرين، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وهو إجراء اتخذته معظم دول مجلس التعاون الخليجي لتقليل من تكلفة تمويل البنوك. كما أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته % 75 من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها مائتي مليار ريال أي بما يعادل 53,1 مليار دولار، كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح %5 ، وكذلك خفض 10% من معدل الاحتياطي الإجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها. كما صرح محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع خاصة وأن كل البنوك في البحرين تستثمر أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المالية المشتقة، شأنها شأن البنوك الإسلامية وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وحتى وإن تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

المبحث الثالث: الجذور والجوانب السياسية للأزمة

اولا: الجذور السياسية للأزمة المالية العالمية.

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر سنة 2008 أخطر الأزمات التي واجهت العالم منذ الكساد الاقتصادي العالمي الكبير سنة 1929. وقد عبر عن خطورة تلك الأزمة مدير صندوق النقد الدولي بقوله "إن هذه الأزمة جعلت الاقتصاد العالمي على حافة الانهيار"، وعبر عنها المنظر الكبير والرشتين بقوله: إننا إزاء أزمة في النظام الرأسمالي ذاته"، والاقتصادي الروسي بتروف بقوله "إننا إزاء أزمة تفوق الكساد العظيم (سنة 1929)". كما أنه طبقا لأكثر التقديرات تحفظا فقد خسر العرب في تلك الأزمة وحتى الآن حوالي 2500 بليون دولار، كانت كفيلة بنقل اقتصاديات العرب من حال إلى حال أفضل لو أحسن استثمارها. وكما كان للكساد العالمي سنة 1929 جذور ونتائج سياسية بعيدة المدى، فإن الأزمة الحالية هي بالأساس أزمة ذات جذور سياسية وسيكون لها نتائج سياسية عميقة يمثل ما كان للكساد العظيم سنة 1929 من نتائج سياسية تمثلت في التحول في النظام الرأسمالي الأمريكي، وصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا. فالأزمة ليست مجرد أزمة مالية، ولكنها أزمة "سياسية وأخلاقية" أيضا. ويمكن تتبع جذور الأزمة المالية العالمية إلى ثلاثة عوامل سياسية أولها اعتناق إدارة بوش لفلسفة التحرير

الاقتصادي اعتناقاً مطلقاً، وثانيتها التوسع الإمبراطوري الأمريكي في عهد تلك الإدارة، وثالثها عجز نخبة المحافظين الجدد عن استيعاب الإنذارات المبكرة بأن الأزمة قادمة إذا استمروا في إتباع السياسات الكارثية ذاتها. (<http://www.al-araby.com/docs>)

1 - فلسفة التحرير الاقتصادي في عهد إدارة بوش.

انطلقت فلسفة التحرير الاقتصادي المطلق منذ بداية الثمانينات في عهدي تاتشر وريجان، وتحولت لكي تصبح "ديانة مقدسة" مع نهاية الحرب الباردة سنة 1990 وقد تضمن التحرير الاقتصادي بُعدين هما العودة إلى مفهوم الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الأمور العامة، مع تعظيم دور القطاع الرأسمالي الخاص المحلي والأجنبي، وإلغاء أي قيود أو ضوابط على عمل هذا القطاع، وما ارتبط بذلك من مفاهيم الخصخصة وتحرير التجارة الدولية. الفلسفة هنا أن تحل الشركات الخاصة، وطنية كانت أم أجنبية، محل الدولة في اتخاذ القرارات. كذلك تضمن التحرير الاقتصادي ربط اقتصاديات العالم في شبكة اقتصادية عالمية واحدة تنتقل فيها رؤوس الأموال دون قيود حكومية، مع امتلاك الولايات المتحدة لخاصية التحكم في تلك الشبكة بحكم ضخامة حجم اقتصادها وهيمنتها على مؤسسات بريتون وودز. ولذلك، فرغم أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة إلا أنها سرعان ما امتدت إلى باقي أنحاء العالم. فما بدا على أنه أزمة أمريكية أصبح أزمة عالمية نتيجة الشبكة الاقتصادية العالمية الواحدة. ولذلك أيضاً نلاحظ أن الدول الأقل ارتباطاً بتلك الشبكة كانت هي الأقل تأثراً بالأزمة المالية الأمريكية. وهو درس بليغ ينبغي استخلاص دلالته. وقد زاد من تلك المعضلة هو أن نخبة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة التي وصلت إلى الحكم مع انتخاب بوش رئيساً للولايات المتحدة سنة 2001 اعتنقت فلسفة التحرير الاقتصادي اعتناقاً يرقى إلى مرتبة الإيمان الديني المطلق، وسعت إلى فرض تلك الفلسفة على جميع دول العالم من خلال مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والتي تحولت من أدوات للتنمية إلى أدوات لفرض سياسات التحرير الاقتصادي بالقوة. ولذلك فإن نخبة المحافظين الجدد تركت القطاع المصرفي الأمريكي يتخذ القرارات المنفردة التي أدت إلى كارثة اقتصادية، كما أنها عندما بدأت بوادر الأزمة تعاملت معها على أنها أزمة طارئة وأن القطاع الرأسمالي سيستطيع التغلب عليها بمفرده. فالنظام سيصح ذاته كما اعتاد أنصار التحرير الاقتصادي أن يقولوا. فقد توسعت البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري. وفي غيبة الضوابط التي تفرضها الدولة انفجرت فقاعة الإقراض العقاري، حين فشل المقترضون العقاريون في دفع أقساط القروض، مما أدى إلى انهيار بنك "ليمان برذرز" في سبتمبر سنة 2008 واتخذت إدارة بوش قراراً بترك البنك ليفلس رغم مساهمة الحكومة الأمريكية بنسبة في رأسماله. ولأن بنك ليمان كان من أهم البنوك على المستوى العالمي فإن انهياره أدى إلى خسارة هائلة للمودعين وإلى امتداد آثار انهياره ليس فقط إلى القطاع المالي الأمريكي متمثلة في تجميد سوق النقود قصيرة الأجل (أي الأموال التي

تستخدم لتمويل عمليات في المدى القصير). ولكن الحكومة الأمريكية ما لبثت أن قامت بإنقاذ وتأمين "المجموعة الأمريكية الدولية"، أكبر مجموعة تأمين في الولايات المتحدة، والتي كانت قد دخلت سوق الإقراض. وفي الوقت ذاته اعتمدت الإدارة الأمريكية خطة إنقاذ مصرفية بحوالي 787 بليون دولار بعد أن بدا أن القطاع المصرفي يتداعى مع إفلاس بنك باير ستيرنز. بيد أن هذه التطورات المالية لم تكن إلا القشرة الخارجية التي تستتر خلفها عوامل سياسية جوهرية، أهمها اعتناق مجموعة المحافظين الجدد لعقيدة الاقتصاد الحر اعتناقاً يرقى إلى مرتبة اليقين المطلق، مما جعلها عاجزة عن فهم الأزمة في مراحلها الأولى، وبالتالي تباطؤها في التدخل للتعامل معها مبكراً. (<http://www.al-araby.com/docs/article>).

2_ التوسع الإمبراطوري الأمريكي.

لقد جاءت الأزمة في وقت لم تكن فيه الإدارة الأمريكية قادرة على التدخل الفعال لحلها نتيجة انشغالها بالتوسعات الإمبراطورية الخارجية. فقد نسب الاقتصادي الشهير كيندلبرجر حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 1929 إلى أن القوة العالمية في ذلك الوقت، بريطانيا، كانت في مرحلة انحدار، وبالتالي لم تكن قادرة على صياغة آليات لتوفير السيولة اللازمة، كما أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في القيام بتلك المهمة. وقد أدى ذلك إلى قيام الدول بإتباع سياسات حمائية وأخرى تنافسية لخفض أسعار الصرف، مما أدى إلى اشتداد الأزمة وامتدادها إلى باقي أنحاء العالم. تكررت هذه الظاهرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة. ذلك أن إدارة بوش دشنت منذ مجيئها إلى السلطة إستراتيجية توسعية إمبراطورية لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بالقوة المسلحة. وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في الإنفاق العسكري الأمريكي، والتي وصلت إلى 713 بليون دولار في سنة 2008 تشكل حوالي 48.5% من الإنفاق العسكري العالمي البالغ حوالي 1470 بليون دولار ودخول الولايات المتحدة في حروب في مناطق بعيدة عن أراضيها. وقد أدى ذلك إلى انشغال إدارة بوش بملفات التوسع الإمبراطوري خاصة أن هذا التوسع كان قد أدى إلى نتائج كارثية داخليا وخارجيا، كما أنه أدى إلى عجز في الميزانية الأمريكية، مما أدى إلى عدم توافر القدرة الاقتصادية على التدخل السياسي السريع لوقف تصاعد الأزمة، خاصة مع تفشي الفساد في المؤسسات المالية الأمريكية نتيجة لغيبة الرقابة عليها.

<http://www.al-araby.com/docs>.

3- الانذارات المبكرة للأزمة.

لم يكن حدوث الأزمة المالية العالمية أمراً حتمياً لأن العوامل التي أدت إلى اندلاعها كانت معروفة منذ عقدين من الزمان على الأقل، وقامت مؤسسات دولية غير حكومية بالتحذير من قدوم تلك الأزمة إذا تم إتباع السياسات المالية التي تقوم على التركيز على الاقتصاد الرمزي والمشتقات

المالية وليس الاقتصاد العيني والتنمية الحقيقية، وإذا استمرت الولايات المتحدة في توسعها الإمبراطوري. ولقد رسم كثير من الباحثين وفي دوريات أوروبية متخصصة أشهرها دورية "اكزكتيف انتليجنس ريفيو" سيناريو الأزمة الراهنة، ولكن أحدا لم يكن يصدق تلك السيناريوهات تحت تأثير التفاؤل المفرط الذي كانت تغذيه قوى العولمة، وتحول فكرة التحرير الاقتصادي الكامل إلى عقيدة لا تقبل النقاش. كما رسمت الباحثة موريل ميراك - وايسباك في إحدى محاضراتها في مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة عام 1997 ودارت نقاشات واسعة حول هذا الموضوع رسمت فيها الباحثة مسلسل الانهيار كما حدث الفعل بعد ذلك. وكانت تلك التوقعات تواجه بالتعجب، وأحيانا السخرية لأنها ترسم سيناريوهات تتعارض مع الفلسفة التي روح لها صندوق النقد الدولي. كما أن الشيء ذاته قاله محاضير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق، منذ أن اندلعت الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 حيث كان محاضير محمد يشير بإصبعه إلى الخلل الشديد في النظام المالي العالمي ويدعو إلى إنشاء صندوق نقد آسيوي، ولكن صندوق النقد الدولي أجهض أحلامه. و تحدث محاضير محذرا من المضاربين ومن سرعة انتقال الأموال الساخنة، وأشار إلى ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي، ودافع عن الدور الرقابي للدولة على القطاع المالي. وقد طبق محاضير تلك السياسات في ماليزيا مما أدى إلى خروجها من الأزمة. ولكن مؤسسات بريتون وودز كانت حريصة على تشويه خبرته. وبالتالي لم يتعلم أحد شيئا من الإشارات السياسية المتعددة نظرا لهيمنة عقيدة التحرير الاقتصادي، التي أصبحت عند أنصارها ترقى إلى مستوى الدين. وبالتالي فالأزمة تكمن في عدم قدرة المحافظين الجدد على استيعاب المؤشرات المبكرة لحدوثها نتيجة للشاشة الأيديولوجية العولمية التي حالت بينهم وبين هذا الاستيعاب. فقد آمنوا بالتحرير الاقتصادي المطلق وربط اقتصاديات العالم مع بعضها ربطا كاملا وتوسعوا خارجيا مما أدى إلى سرعة انتشار الأزمة وإلى الآثار الاقتصادية الكارثية ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما أيضا على اقتصاديات دول أخرى لم يكن لها من ذنب سوى أنها انصاعت إلى تعاليم مؤسسات بريتون وودز والمحافظين الجدد. وفي الوقت ذاته عجزت عن فهم الإنذارات المبكرة بأن الأزمة قادمة لا محالة إذا استمروا في إتباع السياسات ذاتها.

ثانيا: الجوانب السياسية للأزمة.

إن البعد السياسي يتمثل في النتائج المباشرة وغير المباشرة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي أعلنها الرئيس الأمريكي بوش عام 2002، وما تلا ذلك ورافقه من استخدام القوة العسكرية من أجل فرض جدول أعمال خاص بالمصالح الأميركية من خلال عملية عسكرية العولمة، وإعلان الحرب الطويلة على الإرهاب والحرب على أفغانستان واحتلال العراق وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الواسع.

ومن خلال تحليل ما جرى ويجري الآن خلال الأزمة، يمكن ملاحظة بعض المداخل التي تتضمن أبعاد سياسية فضلا عن جوانبها الاقتصادية. فيلاحظ التراجع الحاد في أسعار النفط، بعد ارتفاعها المذهل، بعد أيام من نشر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق مقالاً في الـهيراالد تريبيون جاء بمثابة الصاعقة والإعلان عن الحرب ضد الدول المنتجة للنفط، وكان بعنوان الخطورة العليا لأسعار النفط المرتفعة. ويقول كيسنجر في هذا المقال (حمش، 2008، 41 - 43):

في الدول الصناعية المتقدمة هذا السعر المرتفع للطاقة، سوف يخفض مستوى المعيشة أما في الدول النامية فإنه سيقود إلى عدم استقرار سياسي. الخلاصة انه حتى لو انخفضت أسعار النفط نحو 100 دولار / برميل، فان مصدري النفط من الشرق الأوسط سوف يحصلون على أكثر من 800 مليار دولار عام 2008. ثم يضرب مثلاً بإمارة أبو ظبي وتعداد سكانها 850 ألفاً بينهم 400 ألف مواطن فقط تتمتع باحتياطي 92 مليار برميل وثروة مالية تبلغ أكثر من تريليون دولار. ويمضي كيسنجر ليؤكد أن هذا التركيز الهائل لعوائد ثروة النفط يجعل من هذه الدول الثرية ولكنها ضعيفة استراتيجياً أهدافاً لجيرانها الراديكاليين. ويخلص كيسنجر إلى توصية العالم الغربي إلى أن هذه الحالة غير محتملة على المدى البعيد، ويجب على السياسة الخارجية للدول الصناعية ألا تصبح أسيرة لاستنزاف الدول المنتجة للنفط، وبالتالي فإنه نظراً للأهمية السياسية القصوى لسعر النفط المرتفع يصبح تخفيض السعر هو الهدف المباشر الأسمى. ويلاحظ بعد هذه التوصية مدى العلاقة بينها وبين انهيار سعر النفط الذي تلازم مع تصاعد الأزمة المالية والاقتصادية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى اقل من 60 دولار للبرميل بعد أن وصل إلى حدود 150 دولار للبرميل. ومن جهة أخرى ذكر بعض الخبراء الاستراتيجيين أن اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة يهدف إلى سحب دول أوروبا الصناعية الرئيسية إلى الإسهام في إنقاذ الدولار دون الاهتمام باقتصاديات أوروبا. كما أشار البعض الآخر إلى أن توقيت الأزمة يجيء في محاولة لمحاصرة صعود الصين السلمي الجبار، وربما جر الاقتصاد الصيني إلى أزمة مفتعلة تحاصر معاني النجاح والقوة الصاعدة. وجاء إعلان الولايات المتحدة بأنها ستبيع تايوان أسلحة متقدمة قيمتها ستة مليارات دولار، تشمل صواريخ ومنظومات رادار وأجهزة دفاع جوي وغير ذلك من أسلحة متطورة، لإثارة البلبلة والشقاق بين الصين وتايوان من جديد كدليل على مسعى أمريكي يهدف إلى زعزعة اطمئنان الصين، وهي في مرحلة صعودها السلمي.

فإذا أضفنا إلى ذلك الحرب في العراق وأفغانستان، والذي هدفت إلى التأثير على الناخب الأمريكي، ودفعه للاعتقاد باستمرار حالة الحرب ضد الإرهاب لحساب الجمهوريين والمرشح الجمهوري لاستكمال لدينا الجوانب السياسية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إضافة إلى ما يحدث في باقي أنحاء العالم وخاصة في القارة الإفريقية، كنتائج مباشرة وغير مباشرة للممارسات

السياسية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن والتي هدفت إلى الإطباق على مفاصل السياسة الدولية وفرض تنفيذ إستراتيجيتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. إن الأزمة الحالية بما تعنيه من شرخ في النموذج الليبرالي المطبق في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تحدث تغيرات في موازين القوى السياسية العالمية، وكذلك في منطقتنا العربية إذا استثمرت بعقلانية، ومن أهم هذه التغيرات الممكنة ما يلي (حمش، 2008، 41، ابو مصلح، 2008، 52، مراد، 2008، 68):

1. إن الخسائر التي بدأت الولايات المتحدة تتكبدها نتيجة هذه الأزمة المالية يمكن، إذا أضيفت إلى التراجعات العسكرية على الجبهتين العراقية والأفغانية، أن تؤدي إلى إضعاف الموقف الرسمي الأمريكي ومعه القوى التي تسمى بـ ((القوى المعتدلة)) أو ((التابعة)) في منطقتنا العربية، مما يعني تقوية الموقف التفاوضي لقوى الممانعة العربية، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق وأفغانستان، ولكن ذلك يتوقف على قدرة قوى الممانعة على الاستفادة من هذه الفرصة بتوحيد موقفها، وتعبئة قواها، وتحقيق مزيد من الضغط من أجل إسقاط مشاريع الاحتلال والتواجد الأجنبي والتجزئة في هذه المنطقة.
2. إن الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهيمن عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها. فالصين، وروسيا، واليابان، والهند وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، إن لم نقل هيمنتها على محيطها، التي ستؤدي في النهاية إلى تغير في موازين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين. ولا شك أن المكاسب من هذه التغيرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغيرات.
3. إن هذه الأزمة الحالية يمكن أن تكون مبرراً لتصحيح ما تعانيه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام، كالبنك الدولي وصندوق النقد الولي ومنظمة التجارة العالمية، من هيمنة غربية أملتها موازين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعل هذه المنظمات اقرب إلى الأذرع التي تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها، ولتمرير سياساتها على بقية العالم، ولاستمرار في استغلال الدول النامية وبقية الدول غير الغربية، وإعاقتها عن المشاركة الفاعلة في رسم معالم النظام الدولي، وذلك من خلال سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات، وأجندتها، وقراراتها، وسياساتها.

المبحث الرابع: امكانية ظهور نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد.

عندما خرج رئيس أقوى دولة في العالم تينت فكر اليمين المحافظ أو ما يسمى أحيانا بالنيوليبرالية - جورج بوش الابن - لكي يعلن تدخل دولته بمقدار 800 مليار دولار من أجل مساعدة المؤسسات المالية المتعثرة على النهوض ، فإن الأمر يستدعي مراجعة الفكر الاقتصادي الذي ساد في العقود الماضية، والذي كان يدعو إلى تدخل الدولة في أضيق الحدود ويهدف هذا المبحث إلى الإجابة على السؤال الآتي: كيف أثرت وستؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية على دور الدولة في فكر الاقتصاد السياسي وفي سياسات الدول؟ وهل من الممكن ظهور نظام عالمي اقتصادي وسياسي جديد؟ هذا وسوف تم دراسة هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: التفسيرات المختلفة للأزمة.

لقد أثارت الأزمة المالية العالمية نقاشا متواصلا حول جذور المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي وهنا. اختلفت التفسيرات لكن كما سنرى بغض النظر عن أي خلافات، فإن ثمة عاملا مشتركا بينها لا يمكن إغفاله (سليمان، 162، 2009).

التفسير الأول- أزمة إدارة:

يشير البعض إلى إن المتهم بصناعة الأزمة المالية الأخيرة هم مديرو البنوك والمؤسسات المصرفية الذين تمادوا في إقراض المستهلكين في القطاع العقاري بلا حساب، ووصل بهم الحال إلى طرح صكوك القروض في البورصات والمضاربة عليها. وعندما عجز الكثير من المقترضين عن سداد القروض، انهارت العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية ولعل السؤال هو: لماذا تمادى المديرون في الإقراض؟ الإجابة هي الجشع. إن الحل هو السيطرة على جشع هؤلاء عن طريق إجراءات من نوع فرض حد أقصى لأجورهم وتشديد رقابة السلطات المالية عليهم. بالطبع هذا التفسير هو القريب من أوساط اليمين المحافظ التي أحكمت قبضتها على السياسة في الولايات المتحدة وغيرها طوال عدة عقود.

التفسير الثاني - أزمة سياسة:

لقد تطورت أدوات الاستثمار في القطاعات المصرفية والمالية بشكل منفلت لم تنجح الحكومات في تنظيمه وضبطه، وذلك لأن الحكومات يسيطر عليها منذ عدة عقود التيار اليميني المحافظ أو النيوليبرالي إلى الذي ناصب الدولة العداء. هذا هو التفسير السائد لدى مايمكن إن نسميه اليمين الرشيد في الولايات المتحدة، كما لدى اليمين الأوروبي الناقد للنموذج الأمريكي في الرأسمالية. هذا ما أكده الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما صرح بان هناك نمودجا من الرأسمالية قد انتهى. ولعل الحل هو في تنشيط دور الدولة كمنظم وكمراقب للسوق.

التفسير الثالث- أزمة في الرأسمالية ذاتها:

المشكلة في النظام الرأسمالي برمته، مشكلة هذا النظام إن قدرته على الإنتاج تفوق بكثير قدرته على التوزيع. كما أنها في فائض الإنتاج وليس في نقصه هذا الفائض يرجع في جزء كبير منه إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أو إلى سوء توزيع ثمار الإنتاج. ويخلق هذا الفائض حالة من الكساد تدفع المشروعات إلى التوقف بل وإلى الإفلاس في بعض الأحيان. ولأن الرأسمالية اليوم تعاني نقصا في فرص الاستثمار، لذلك فقد توسعت بشكل مجنون في الاستثمار المالي والمضاربة لكي تعوض نقص فرص الاستثمار في القطاعات العينية، مثل الزراعة والصناعة والنقل. ومن هنا، وقعت الكارثة، لأن الاستثمار المالي مرتبط بشكل وثيق بالاستثمار الصناعي والزراعي، وليس له أن يخلق في الهواء بعيدا عن الاقتصاد العيني ولعل الحل هنا، يوجد إجابتين، الأولى تقول إن الحل هو أن تتجاوز الرأسمالية نفسها كنمط إنتاج قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في أيدي رأسماليين يهدفون إلى تحقيق الربح الفردي، والتوجه نحو بناء اقتصاد اشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإجابة الثانية تقول إن الحل هو في تدخل الدولة لكي تنشط الطلب في السوق عن طريق زيادة النفقات العامة عموما أو عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وهو الأمر الذي سيزيد من قدراتهم الشرائية.

هكذا، تتعدد تفسيرات الأزمة، كما تتعدد الحلول، ولكن المشترك في كل هذه الحلول هو أن الدولة حاضرة فيها وإن كانت بدرجات متفاوتة. الكل يطالب الدولة إما بتغيير طفيف في سياستها أو بتغيير أكبر أو يطالب بتغيير الدولة برمتها. هكذا، يتضح إن إحدى أهم نتائج الأزمة العالمية هي إعادة الدولة إلى قلب الجدل حول الاقتصاد والسياسة الاقتصادية. فبعد حقبة من تأكيد تناقص تأثير وأهمية الدولة بفعل العولمة، أو بفعل محورية القطاع الخاص والمجتمع المدني، عادت الأنظار تتجه من جديد للدولة بحثا عن حلول للأزمات الاقتصادية.

ثانيا: تطور دور الدولة:

يؤكد علم الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد يتأثر بالسياسة أشد تأثير، وأن الدولة هي أهم مؤسسة سياسية في المجتمع، لذلك من الطبيعي أن تكون محط اهتمام المهتمين بالاقتصاد والفاعلين فيها وعندما قام آدم سميث بتعريف علم الاقتصاد السياسي، قال عنه أنه "علم الحاكم والمشرع السياسي، الذي بواسطته يمكن لهؤلاء أن يعملوا على زيادة ثروة مجتمعاتهم وموارد حكوماتهم." وقد نشأ علم الاقتصاد السياسي من أجل خدمة الدولة وتوفير أفضل مايمكن أن تعمله لصالح الرأسمالية البازغة. كما أن محورية الدولة في المجال السياسي تضعها في قلب الصراع على الاقتصاد بما فيه من أصول وثروات. لذلك، كان الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي يتم تصعيده إلى المجال السياسي، ثم إلى الصراع على الدولة في الدولة.

هذه البديهية التي نشأ عليها علم الاقتصاد السياسي تعرضت للإهمال بسبب عدة عوامل، منها ظهور الطبقات العاملة والمتوسطة كفاعل سياسي مهم يطالب بإخضاع الدولة لاحتياجاته وقد طالبت هذه الطبقات الدولة بالتدخل في مجريات اقتصاد السوق من خلال تحديد حد أدنى للأجور أو حد أقصى لساعات العمل على سبيل المثال.

واستطاعت الأحزاب السياسية الممثلة لهذه الطبقات أن تمارس ضغوطا كبيرة على الدولة كي تضطلع بهذه الأدوار. هكذا أصبح الفكر الليبرالي في موقع دفاعي ضد تطور الدولة، ومن هنا، نشأ علم الاقتصاد الخالص على فرضية أن الاقتصاد مجال مستقل عن السياسة، له أن يزدهر ويتقدم بقدر ما تحد الدولة من تدخلها.

على أن العالم شهد في بداية القرن العشرين ثورات وصراعات أهلية مستعرة ضد دور الدولة، خاصة في أوروبا كما شهد منذ نهاية العشرينات أزمة كساد عالمية خانقة، ولم تصل هذه الصراعات إلى تسوية وهدنة إلا بعد ظهور الفكر الكينزي الذي بين أن تدخل الدولة في الاقتصاد (بما فيه تدخلها لدعم الفقراء والعمال) في صالح النظام الرأسمالي، شرط ضروري لكبح ميل هذا النظام إلى الأزمة، هكذا حدثت التسوية التاريخية بين اليمين واليسار في العالم الصناعي المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية. وبمقتضى هذه التسوية قبلت معظم تيارات اليسار مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقبل اليمين حق الطبقات العاملة والمتوسطة في تنظيم نفسها في نقابات وأحزاب تمارس التأثير على الدولة، لكي تخرج منها سياسات لصالح هؤلاء.

ولعوامل كثيرة منها الأزمة الاقتصادية في السبعينات، بدأت هذه التسوية التاريخية في الأفول حيث ضجرت الرأسمالية من تدخل الدولة الشديد في الاقتصاد، واشتكت من ظهور طبقة بيروقراطية شرهه استطاعت أن تحقق منافع كبيرة من نمو دور الدولة، هكذا، حدث التحول التاريخي الكبير إلى اليمين وهكذا صعد اليمين المحافظ في ثوب جديد لكي يشن حرب ضروسا لتقليص مساحة تدخل الدولة في الاقتصاد. وقد سيطر هذا اليمين على المراكز الرأسمالية المتقدمة في الولايات المتحدة وبريطانيا، واستطاع أن يبسط سيطرته على المؤسسات المالية الدولية وعلى مراكز الفكر الاقتصادي وبالتالي حقق هيمنة ليس فقط في أوروبا والعالم الصناعي، ولكن أيضا في العالم الثالث الذي كان عليه أن يخضع لفكرة تقليص دور الدولة حيث كانت معادلة التقدم التي يدافع بها هذا الفكر بسيطة، "وهي دولة أقل تساوي تقدم اقتصادي أفضل".

وعندما جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كان اليمين المحافظ في حالة أفول على المستوى الفكري كما هي على المستوى السياسي، وزادت أزمتته بتعثر مشروعاته في الشرق الأوسط، خاصة في العراق. ولكن لاشك في أن الأزمة كانت في مثابة الضربة القاصمة التي تلقاها اليمين المحافظ، لأن تلك الأزمة دفعت الحكومة الأمريكية للتدخل الشديد في الاقتصاد لدرجة

تخصيص ميزانية 800 مليار دولار من أجل استحوان الدولة على المشروعات المنهارة أو مساعدة بعض المشروعات المتعثرة. كان هذا الأجراء صدمة فكرية هائلة، لأنه جاء في عقر الفكر اليميني، وفي المكان الذي انطلق منه اليمين المحافظ لكي يسيطر على سياسات العالم الاقتصادية لمدة ثلاثة عقود. كما أن المشكلة هنا أن الحكومة الأمريكية خرقت بشكل بالغ ادوار الدولة كما هو منصوص عليها في النظرية النيوكلاسيكية التي تعد الأساس الفكري لليمين المحافظ وهذه تذكرة سريعة بهذه الأدوار. (سليمان، 165، 2009)

أولا - حماية الملكية الخاصة عن طريق إطار تشريعي وقانوني يضمن حق الملكية الخاصة، وعن طريق مؤسسات أمنية وقضائية تقوم بالسهر على هذا الحق.

ثانيا - إنتاج السلع العامة. والمقصود بالسلع العامة تلك السلع التي لا يمكن تجزئتها من أجل توزيع تكلفتها على المستهلكين كسلعة الدفاع على سبيل المثال. فالدفاع هو بالضرورة سلعة عامة لأنه من غير المتصور أن يقوم القطاع الخاص بتوفيره وتحميل تكلفته لمن يريد أن يحصل عليه. ففي الواقع، لو امتنع شخص عن شراء سلعة الدفاع، ففي هذه الحالة لا يمكن استبعاده من الحصول عليها. الأمر نفسه ينطبق على الإنارة في الشوارع، تلك سلعة عامة لأننا لا يمكن أن نجعل من يستفيد منها يدفع الثمن، لأن المستفيد منها هو كل من يمر بالشارع.

ثالثا - مكافحة التأثيرات الخارجية السلبية للمشروعات وتشجيع تأثيراتها الخارجية الإيجابية، والمقصود بالتأثيرات الخارجية هو: ما تحدثه المشروعات من آثار على بيئتها الخارجية. فالمصنع الملوث للبيئة مثلا لا بد من فرض رسوم عليه، لان تلوث البيئة له ثمن لا يصح أن يتحمله طرف غير مستفيد من المصنع. وصاحب المنحل الذي يعمل فيه النحل على مساعدة النباتات المحيطة به في عملية التلقيح لا بد أن يحصل على دعم من الدولة، لأنه يؤدي وظيفة تتجاوز إنتاج العسل، ومن ثم لا بد من حساب آثاره الإيجابية كلها. أي إن دور الدولة هو تحميل كل كيان اقتصادي التكلفة الحقيقية لإنتاجه، إذا كانت آليات السوق عاجزة عن الوصول بسلعته إلى ثمنها الحقيقي.

رابعا - مكافحة الاحتكار، يقوم الفكر النيوكلاسيكي على فكرة إن المنافسة تؤدي إلى الكفاءة لذلك، فإن الدولة الليبرالية لا بد أن تكافحه لأنه يعطل من عمل المنافسة.

كما نرى، فإن وظائف الدولة، كما هي محددة، لاتحتوي على الإطلاق على التدخل لتعطيل آليات السوق وإنقاذ المشروعات المنهارة، العكس هو الصحيح في النظرية النيوكلاسيكية، فإن إفلاس المشروعات هو عملية تصحيح للأوضاع. ومن هنا، فإن خرق حكومة اليمين المحافظ لآليات السوق على هذا النحو الصارخ قد أحدث هزة فكرية بالغة دفعت الكافة إلى إعادة التفكير

في قضية دور الدولة. لذلك، انتقل الجدل الآن من النقاش حول ما إذا كان للدولة أن تتدخل في الاقتصاد في أشكال هذا التدخل أم لا.

ثالثا: كيفية تدخل الدولة.

لقد انطوت صفحة ثلاثة عقود من السيطرة الساحقة للفكر النيوكلاسيكي أو النيوليبرالي فمن يتقدم لاحتلال المساحة الشاغرة جراء انحسار تلك السيطرة؟ لاشك في ان النظرية الكينزية هي أهم نظرية شرعت ونظرت لتدخل الدولة في الاقتصاد بدون القضاء على مؤسسة الملكية الخاصة، أي مع الحفاظ على أساسيات النظام الرأسمالي. النظرية الكينزية باختصار تنصح الحكومات التي تعاني اقتصادياتها كسادا بان تنشط الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. فالحال أن هذه الطبقات تتميز بميل عال للاستهلاك يجعلها تنفق كل جديد تكسبه على شراء السلع والخدمات. أي المطلوب هو الأخذ من مدخرات الأغنياء (بواسطة الضرائب مثلا) لتحويلها إلى ميزانيات إنفاق الفقراء، بذلك يزيد الطلب الكلي في السوق، ومن ثم ينتعش الإنتاج والتوظيف.

لقد أصبح من المؤكد أن الأزمة ستؤثر بعمق على دور الدولة في الاقتصاد. ومن المؤكد أيضا أن الطابع العالمي للأزمة سوف يزيد من ضرورة التنسيق والتحرك الجماعي لمكافحة آثارها. لذلك، فالمتوقع أن تكون إحدى أهم نتائج الأزمة المالية هي الدفع في اتجاه قيام أشكال أكثر قوة في ضبط الاقتصاد العالمي. والحقيقة أن انتخاب باراك اوباما في الولايات المتحدة، والتأييد الجارف الذي حصل عليه خارج البلاد يعبر بالتأكيد عن رغبة جارفة في طي صفحة اليمين المحافظ الذي تميزت سياسته بالعدوانية وبالانفراد باتخاذ قرارات مهمة على الصعيد العالمي وكما يعبر عن رغبة شديدة في قيام تعاون دولي أكثر متانة في الاقتصاد والسياسة. وعندما تطرح فكرة زيادة التعاون الدولي، فإن المؤسسات المؤهلة لقيادة هذا التعاون هي الدول والحكومات. وإذا كان المستقبل مفتوحا على الكثير من الاحتمالات، فإن المؤكد أن محورية الدولة في حل مشاكل العالم المعاصر لم تعد محل تشكيك، وهذه هي أهم نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية.

رابعا: مستقبل العلاقة بين العولمة والحماية والتوجه نحو عالم اقتصادي متعدد الأطراف.

لاشك في أن الأزمة المالية العالمية ستكون مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي بشقيه المالي والتجاري، وذلك لان التعاون الدولي من أجل إعادة صياغة هذا النظام بدأ بالفعل، وانطلق من قمة العشرين في واشنطن في منتصف نوفمبر 2008 وهي القمة التي ستعقبها قمم مماثلة، حتى يتم الاتفاق على أسس جديدة لضبط النظام الاقتصادي العالمي لمنع تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل. ولاشك أن هذه القمم والاجتماعات ستكون ساحة لاحتدام الجدل بين

سياسات العولمة على الطريقة الأمريكية، والسياسات الحمائية. ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت موقفا مبكرا لمنع المساس بقواعد النظام الرأسمالي، إلا أن الواقع سيحتم عليها القيام ببعض التنازلات وذلك لتحفظ بزخم التعاون الدولي للتغلب على هذه الأزمة، ولمنع انزلاق الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى نفق الكساد المظلم. وبغض النظر عن هذا الجدل والفترة التي يستغرقها، فإن نجاح التعاون الدولي في انجاز مهمته في هذا المجال لا بديل عنه، وذلك لان الأزمات العالمية تحتاج إلى حلول عالمية وليست حلولاً فردية، ولأن المصالح الاقتصادية لدول العالم أصبحت متشابكة في ظل سياسات العولمة وهو في حد ذاته عامل يصب في صالح استمرار تغليب سياسات العولمة وآليات السوق خلال الفترة القادمة، حتى وان تغيرت بعض الأسس والقواعد التي تقوم عليها، وحتى إن تغيرت القوى الدولية المؤثرة فيها.

ومن ثم يتوقع أن يؤدي الحوار أو التعاون الدولي الذي أوجدته الأزمة المالية إلى بعض التحولات في النظام الاقتصادي الدولي بشقيه المالي والتجاري، ليستند إلى مجموعة من الأسس ومن هذه الأسس مايلي (<http://news.bbc.co.uk>):

- 1- زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم واقتصادياتها، وتراجع انفراد قوى بعينها بوضع القواعد التي تحكم مسيرة العولمة المالية والتجارية، وذلك لصالح تعدد القوى، وستكون الفرصة متاحة بشكل أفضل أمام قوى مثل الصين والهند، للقيام بدور أكبر في مسيرة تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية، وسوف تنضم إلى هذه القوى روسيا، وذلك باعتبار أن هذه القوى تشترك في أنها دائماً كانت لاتعتبر نفسها جزء من النظام متعدد الأطراف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، فإنه من المستبعد أن تسمح باستمرار ما كان قبل الأزمة، خاصة بعد أن أصبحت قوى مؤثرة في ظل هذه الأزمة.
- 2- إن اهتمام النظام المالي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية لن يقتصر على بناء شبكات وأنظمة تنسيق دولية بين القوة الفاعلة في العالم فقط، ولكنه سيهتم أكثر بقضايا الفقر لمنع انتشار نمط الدولة الفاشلة التي تفلس مالياً ودولياً، ومن ثم يمنع تزايد الحجج المشجعة على العودة للسياسات الحمائية (عودة، 4، 2008).

وبغض النظر عن دقة التوقعات فإن الأمر الذي يجب تأكيده هنا هو أن سياسات العولمة الاقتصادية ستستمر وإن الجدل حول هذه السياسات والسياسات الاقتصادية الحمائية سيتواصل ويحتمد خلال الفترة القادمة، وذلك لان بذور السياسات الحمائية ستظل باقية ومؤهلة للنمو في تربة الاقتصاد العالمي في أي وقت تأتي إليها أخطاء وسلبيات العولمة بمياه كافية لهذا النمو. وهذا الأمر سيبقى هكذا مادامت سياسات العولمة ذات بعد اقتصادي فقط ودون بعد سياسي، ومادامت سياسات الدول شأنها داخلياً، وذلك لان هذا الوضع سيظل دائماً يدفع الحكومات (حتى

التي تؤيد سياسة العولمة) لاستخدام السياسات الحمائية من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن خريطة العالم الاقتصادية قد تغيرت جذريا. ووفق أحدث البيانات، نستخلص الحقائق التالية من واقع الاسترشاد بمؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار عن عام 2006 (world bank, 2008, 14).

1- لم تزل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، إذ يقدر حجم ناتجها بنحو 13,1% تريليون دولار من أصل الناتج المجمع العالمي والبالغ نحو 60,2 تريليون بنسبة تقارب 9/2. ولاتزال للدول الأوروبية الصناعية الكبرى قوة مؤثرة نسبيا إلى حد بعيد، فقد حققت ألمانيا ناتجا مقداره 2,7 تريليون دولار، وبريطانيا تريليونيا دولار، وفرنسا 1,9 تقريبا، وإيطاليا 1,7 وإسبانيا 2,1، ونضيف عليها كندا التي حققت 1,2 تريليون دولار تقريبا. وبذلك، تبلغ حصة الدول الصناعية السبع الرأسمالية الغربية -بإضافة إسبانيا واستبعاد اليابان- نحو 23,8 تريليون دولار، وتكون نسبتها لإجمالي الناتج العالمي نحو 40% مقارنة بحصتها من رأس المال والقوة التصويتية لصندوق النقد الدولي والتي يمكن تقديرها بنحو 45%. ولاتزال هذه المجموعة الصناعية الكبرى إنن تقود الاقتصاد العالمي بقوة واقتدار، ولكن قدرتها على التأثير في المنظمات المالية والدولية -وعلى رأسها صندوق النقد الدولي- تفوق قدرتها الاقتصادية الخاصة.

2- هناك قوى أخرى حققت صعودا لافتا وتتركز في منطقة آسيا الشرقية والشمالية على وجه التحديد، وأبرزها الصين التي بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 6,1 تريليون دولار-أي نحو 10% من الناتج العالمي. وحققت اليابان 4,2 تريليون تقريبا، ولها وضع خاص باعتبارها دولة صناعية كبرى وليست من قبيل مايسمى بالدول الصاعدة في آسيا. وبلغ ناتج الهند 2,7 تريليون دولار. وحققت كوريا الجنوبية 1,1 تريليون دولار، أي مجموع 14 تريليون دولار، أي أكثر من الولايات المتحدة وبمجموع 10 تريليونات دولار إذا استبعدنا اليابان. وإذا أضفنا دولا آسيوية أخرى من منطقة جنوب شرق آسيا وأعضاء في "رابطة دول جنوب شرق آسيا" أو الآسيان فإن الصورة تزداد وضوحا. فلدى أندونيسيا 0,7 تريليون ولدى ماليزيا 0,3 والفلبين مثلها تقريبا، فيكون لها 1,3 تريليون دولار، فيكون المجموع الآسيوي -الممثل للدول الآسيوية الصاعدة واليابان- نحو 15,5 تريليون دولار أي أكثر من 1/4 الناتج العالمي المجمع والبالغ 60 تريليونا. ولاتملك هذه المجموعة من رأس المال والقوة التصويتية للصندوق ما يوازي نصيبها النسبي في ناتج العالم أي الربع على الأقل لذلك، ينبغي رفع وزنها في إدارة الاقتصاد العالمي بما يوازن قوتها الاقتصادية الفعلية. كما

- لا بد من الاشارة الى روسيا الاتحادية -وريثة الاتحاد السوفيتي- بناتج بلغ 1,8 تريليون دولار، لتعود إلى الصعود من بعد هبوط في سياق تاريخي مشهود.
- 3- هناك مجموعة أخرى ذات وزن صاعد في أمريكا اللاتينية وتمثلها: البرازيل- 1,6 تريليون دولار -المكسيك 1,2 تريليون -والأرجنتين- اقل قليلا من نصف تريليون: 456,8 مليار دولار، وبذلك تملك هذه الدول اللاتينية الثلاث أكثر من 5% من الناتج العالمي.
- 4- وفي المنطقة العربية -الإسلامية- المركزية، نلاحظ صعود ثلاث دول هي إيران-687 مليار دولار -وتركيا 614 مليار دولار والعربية السعودية -528 مليار دولار. ومن المفترض أن تمنح تركيا وإيران بالذات نصيبا نسبيا مؤثرا في كل من الصندوق والبنك الدولي.ومن البلدان الصغيرة المتفوقة أيضا نذكر في آسيا بلدين -ميناءين هما:هونج كونج الصين: 268,8 مليار دولار، وسنغافورة: 194 مليارا.

من الحقائق الخمس السابقة، يتبين لنا حدوث تغير جوهري في ميزان القوة الاقتصادية العالمي، ولكن هذا التغير لم ينعكس حتى الآن على نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، بحيث تكون متعددة الأطراف حقا. وأول ماينبغي عمله في هذا المجال هو إعادة هيكلة مؤسسات النظام المالي العالمي العتيقة، مؤسسات بريتون وودز حتى تصير أقرب إلى التعبير عن أصوات العالم الجديد الذي يتخلق من حولنا.كما تجدر الاشارة الى أن هناك أكثر من أمر جديد يجعلنا نتوقع أن يكون هنالك تغير ملموس في إصلاح النظام المالي العالمي ومؤسساته. الأمر الأول: هو فداحة وكبر حجم الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها الاقتصادية التي تستمد لسنوات وتطول دولا نامية لم تشارك اغلبها في مسبباتها، مما يستدعي قائمة كبيرة من الاقتراحات، وسيصل بعضها من- باب التجاوب مع المستجدات على الأقل - إلى طور التفعيل.

الأمر الثاني: إن جانبا كبيرا من الاقتراحات التي سيؤخذ بها سيكون في إطار تعديل للمسار وليس تغيير النظام الراهن،مما سيدعم من فكرة تطبيق هذه التوصيات، مثل حوكمة مؤسستي "بريتون وودز" وتعديل نظام التصويت، وزيادة التنسيق بين المؤسسات الدولية.الأمر الثالث: إن الدول النامية خاصة الدول ذات الأسواق البازغة، باتت ترى أن تطورات الانفتاح العالمي، في شكل تدفقات التجارة والاستثمار،لم يواكبها تطور في مساهمتها في تحديد قواعد تسيير هذه التدفقات. وترى هذه الدول أنها قد أصابها ضرراً بالغاً من قواعد وإجراءات لم تشارك مشاركة فعلية في صياغتها، وأصبحت تضغط من خلال المحافل الدولية المختلفة لمزيد من المشاركة، أو أنها ستلجأ بشكل أو آخر لترتيبات إقليمية قد تأتي على حساب الترتيبات الدولية متعددة الأطراف. ومن تلك الترتيبات، المقترح الآسيوي بان يكون هناك مجمع موحد للاحتياطات النقدية بترتيبات للمشاركة والسحب من السيولة وإدارة إقليمية. وبينما تعرض الآن وكأنها مكمل

للترتيبات الدولية فإن هذه الترتيبات في أحوال عديدة ستصبح بديلا للجوء إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بما يهدد بشكل أكبر مصير هاتين المؤسستين، وقد يشجع هذا على الاستجابة لتوصيات إعادة بناء النظام المالي العالمي (21, 2008, park).

نتائج الدراسة:

بعد أن انتهت الدراسة بحمد الله وفضله، وبناء على جميع ما جاء فيها فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- تعد هذه الأزمة العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة مالية عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي وسياسي وحيد ومسيطر (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن جهة أخرى فإن حجم تأثيرها على العالم لم يسبق أن شهد العالم مثيلا له، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها إلى أقصاها.
- 2- لقد أثرت هذه الأزمة على جميع قطاعات الأعمال والسبب يعود إلى أن قطاع البنوك الذي تأثر بشكل جوهري بها يعد قطاع السوق النقدي، والذي يشكل في كثير من الأحيان المحرك الرئيسي للاقتصاد، وبالتالي فإن اختلال سياسة الائتمان المنفذة من خلاله سيكون لها وقع كبير ومباشر على جميع الأسواق والقطاعات.
- 3- هناك تخط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحليلين الماليين والسياسيين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، مما زاد المشكلة تعقيدا وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.
- 4- قد يكون من الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمة هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب رجال الأعمال والمديرين وعدم الإفصاح الكامل والشفافية. والحقيقة التي لا يمكن إغفالها وهو التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون توفير الرقابة المالية الفاعلة والكفؤة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.
- 5- إن الأزمة الحالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي، من نظام تسوده وتهمين عليه دولة واحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى ولو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها. فالصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبرازيل، وكوريا، وإيران، دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود، وتهدف إلى فرض تأثيرها، إن لم نقل هيمنتها على محيطها، والتي ستؤدي في النهاية إلى تغيير في موازين القوى العالمية والإقليمية، ولو بعد حين. ولا شك أن المكاسب

خضيرات

من هذه التغييرات ستكون لصالح الدول التي لديها أوراق تلعبها، أما الخسائر فستكون من نصيب الدول التي لم تعد العدة لهذه التغييرات.

6- سيكون لهذه الأزمة التأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة، وسوف تساعد هذه الأزمة وبشكل كبير في انتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة، حيث من المتوقع أن تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم، و أن يفقد ملايين من العمال وظائفهم نهاية عام 2009. وأن ترتفع نسبة العاطلين عن العمل من 190 مليون شخص عام 2007 الى 210 ملايين نهاية عام 2010.

7- ومن المتوقع أن يترتب على الازمة الاقتصادية أزمة عالمية أهم مظاهرها حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية، حيث ان تداعيات هذه الازمة قد تجاوزت حدود الازمة المالية الى مراحل تحول جذري في العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا قد تستمر الى عدة سنوات قادمة.

The Economic and Political Effects of the Current Global Financial Crisis (2008 -2009)

Omar Khdairat, *Irbid University College, Al Balqa Applied University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at identifying the causes and roots of current global financial crisis, economic areas and sectors of the countries affected which have been exposed to the first shocks resulting from the first tide of the crisis and the consequent and indirect effects on both the world countries and the Arab countries. Then the study will reveal its important findings the most important of which is that the world crisis is considered as one of the exceptional and very deep crisis in regard to its quantity and quality. On one hand, it is a unique global financial crisis which happened in the light of the existence of one dominate economic and political pole (U.S.A). On the other hand, the volume of its influence on the world has never been faced before in away that all the countries of the world have been affected by it. The current crisis is an opportunity for the start of a new global system, changing from the domination of one country to a multi-pole system, even if these poles are not equal in their power. Countries like China, Russia, Japan, India, Brazil, Korea and Iran are looking forward towards power and aim at asserting their role, if not to say their domination over surrounding countries. All this will finally lead to change in the balance of international and regional powers in the long course of time. There is no doubt that the benefits gained from these changes will be for the advantage of the countries which have prepared for them, while the bad consequences will for those countries which have not prepared.

This study stemmed from a hypothesis which states that there is a proportional relationship between capitalism crisis (independent variable) and the appearance of a new global system (dependent variable), namely ,the more duration of capitalism crisis leads to the appearance of a new global system. The study was based, for its analysis ,on the descriptive analytical approach, by referring to the series of successive financial crisis, different points of view about the causes and roots of this crisis, as well as the attitudes and measures taken by badly affected countries. The researcher did his best to obtain as much information as possible about the crisis from books, periodicals, magazines and internet sites.

وقبل في 2009/12/24

قدم البحث للنشر في 2009/7/27

المراجع العربية

- ابو مصلح، غالب. (2008). امريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- بهاء الدين، زياد. (2009). انهيار المؤسسات المالية العالمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، مركز دراسات الاهرام.
- جمال، وائل. (2008). الازمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي : نهاية النموذج، مجلة شؤون عربية، عدد 136، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الحمش، منير. (2008). مجلة شؤون الأوسط، العدد 130، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- خرياطي، رفلة. (2008). التراجع الكبير لاسعار النفط يقود المؤشرات الخليجية الى ادنى مستوى، جريدة الحياة، 12/ نوفمبر/2008.
- ستيفنز، فيليب. (2008). تصادم العولمة، جريدة الفاينانشال تايمز، عدد 27، اكتوبر.
- سليمان، سامر. (2009). دور الدولة في الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، مجلد 44، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- الشرقاوي، يسرا. (2009). اوروبا في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.
- الشعراوي، عطا. (2009). الازمة في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات.
- صحيفة الحياة 2008/9/15.
- عبد الخالق، جودة. (2009). الأزمة المالية العالمية... أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، عددها 175، مركز دراسات الاهرام.
- عبد اللطيف، حنان. (2009). الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

- عودة، جهاد. (2008). القوى الدولية والأزمة المالية العالمية، جريدة مصر اليوم، عدد 1605.
- مراد، محمد. (2008). الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية.
- مرعي، ايمن. (2009). أثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 175، القاهرة، مؤسسة الاهرام.
- نفقي، عارف. (2008). الاساسيات الاقتصادية السليمة في الخليج تقدم الاسعاف، جريدة الاقتصادية السعودية، العدد 511، 12/نوفمبر/2008.
- يوسف، خليفة يوسف. (2008). الأزمة المالية والاقتصادية الخليجية، مجلة المستقبل العربي، عدد 358، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية

- Claessens, S. (2008). *The New International Financial Architecture*, Center of Economic policy and Research, London.
- Eckart,woertz. (2008). Impact of the US financial crisis on GCC Countries, *Gulf*, Reserch Center, October.
- Graham Turner. (2008). *The Credit Crunch Housing Bubbles*, Globalisation and the World Wide Economic Crisis, London, Pluto press.
- [http:// ara.reuters.com/article /business news](http://ara.reuters.com/article /business news).
- <http://www.al-araby.com/docs/article2142180636.html>
- <http://www.alaswaq.net/articles/06/11/2008/19416.html>
- <http://www.aljazeera.net /NR/exeres/2E082439>.
- <http://www.moheet.com>
- <http://www.al-araby.com/docs>.
- <http://news.bbc.co.uk/hilrabicl/business/newsid-7731000/7731738.stm>.
- Imf (2007). *International Financial Statistics* CD-Rom, sep.

- Kishore Mahabubani. (2008). *The New Asian Hemisphere*, New York :Public Affairs.
- Mehrling, Perry K. (2007). "Minsky, modern Finance and the case of long Term capital management, *The Economic legacy of Hyman minsky*. vol.1. Cheltenham, UK and Southampon, MA, USA, Edward Elgar.
- Park, Y.C. (2008). *East Asia's Self Managed Rserve Pooling Arrangement*, Center of Economic Policy and Research, London.
- Peter Boone and Simon Johnson. (2008). *The Next World War? It could be Financial*, Washington Post, 12/10.
- Rajan, R. (2008). *Reforming Global Economic and Financial Governace*, Center of Economic Policy and Research, London.
- The Economist*. (2008). oct,16.
- world bank. (2008). *world development indicators*, table1-1, size of the economy
[www.aawsat.com// details-aspsection ,10923](http://www.aawsat.com//details-aspsection,10923)
www-du-world.de/dw/article/o,,3739216,html